مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9666

الاثنين، 24 حزيران/يونيه 2024، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيد هوانغ	(جمهورية كوريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	الجزائر	السيد الوافي
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سويسرا	السيد هاوري
	سيراليون	السيد سوا
	الصين	السيد فو كونغ
	غيانا	السيدة بيرسود
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة فرازير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودورد
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

عدم الانتشار

رسالة مؤرخة 4 حزيران/يونيه 2024 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ميسرة مجلس الأمن لتنفيذ القرار 2231 (2015) (S/2024/435)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 15/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عدم الانتشار

رسالة مؤرخة 4 حزيران/يونيه 2024 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ميسرة مجلس الأمن لتنفيذ القرار 2231 (2015) (S/2024/435)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي ألمانيا وجمهورية إيران الإسلامية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسماهما للمشاركة في هذه الجلسة: السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام; وسعادة السيد ستافروس لامبرينيدس، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2024/435، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة 4 حزيران/يونيه 2024 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ميسرة مجلس الأمن لتنفيذ القرار 2231 (2015).

في هذه الجلسة، سيستمع المجلس إلى إحاطات يقدمها كل من السيدة روزماري ديكارلو، وسعادة السيد ستافروس لامبرينيديس والسفيرة فانيسا فرازير، الممثلة الدائمة لمالطة، بصفتها ميسرة مجلس الأمن لتنفيذ القرار 2231 (2015).

أعطي الكلمة الآن للسيدة ديكارلو.

السيدة ديكارلو (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة للمجلس بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة وتنفيذ القرار 2231 (2015).

كما ذكر الأمين العام في تقريره (S/2024/471)، فإن العودة إلى تنفيذ الخطة والقرار 2231 (2015) على نحو كامل وفعال لا يزال للأسف بعيد المنال. لم تعد الولايات المتحدة إلى الخطة، ولم ترفع أو تتخل عن العقوبات الأحادية الجانب التي أعادت فرضها بعد انسحابها من الخطة في أيار/مايو 2018، ولم تمدد الإعفاءات المتعلقة بتجارة النفط مع جمهورية إيران الإسلامية. كما أن جمهورية إيران الإسلامية لم تتراجع عن أي من الخطوات التي تتعارض مع الالتزامات المتعلقة بالبرنامج النووي التي اتخذتها منذ أيار/مايو 2019.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى الأمين العام عدة رسائل من المشاركين في خطة العمل الشاملة المشتركة تنقل وجهات نظرهم المتباينة بشأن المأزق الحالي. وفي رسالة مشتركة مؤرخة 3 حزيران/يونيه (S/2024/429)، ذكر الممثلون الدائمون لفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة أن التصعيد النووي الإيراني "أفرغ خطة العمل الشاملة المشتركة من محتواها، مما قلل بشكل كبير من قيمتها في مجال عدم الانتشار". وأعربت تلك البلدان مجددًا عن قلقها بشأن انتهاكات إيران لخطة العمل الشاملة المشتركة، وتحديدًا تلك المتعلقة بزيادة مخزون البلد من اليورانيوم المخصب وتصنيع واستخدام أجهزة الطرد المركزي المتطورة. وشددت على أن الوضع الحالي للبرنامج النووي الإيراني، إلى جانب التصريحات العلنية الأخيرة التي أدلت بها إيران بشأن قدراتها الفنية على إنتاج أسلحة نووية، كانت مثيرة للقلق بشكل خاص بالنظر إلى الانتهاء المتوقع للعمل بأحكام القرار 2231 (2015) في تشرين الأول/أكتوبر 2025.

وقد رد الممثل الدائم لإيران في رسالة مؤرخة 5 حزيران/يونيه (S/2024/439) بقوله إن تخفيض بلده لالتزاماته المتعلقة بالملف النووي، بعد انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة، كان امتثالاً لشروط الخطة. وذكر الممثل الدائم أن فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة لم تف بالتزاماتها برفع العقوبات في يوم الانتقال. ووصف القلق الذي أثارته تلك الدول بشأن انتهاء أحكام القرار 2231 (2015) بأنه مضلل واستفزازي.

وعلاوة على ذلك، تلقى الأمين العام أيضا رسالة من الممثل الدائم للاتحاد الروسي (S/2024/467)، وكذلك رسالة مشتركة من الممثلين الدائمين للصين وإيران والاتحاد الروسي (S/2024/466)، وهما مؤرختان في 12 حزيران/يونيه. ومن وجهة نظرهم، كان انسحاب الولايات المتحدة من الخطة وإعادة فرض العقوبات الأحادية الجانب، وكذلك قرار بعض الدول الأعضاء بالإبقاء على العقوبات المفروضة على الصعيد الوطني بعد يوم الانتقال، سببًا في التدهور المستمر لخطة العمل الشاملة المشتركة. وذكّر هؤلاء الممثلون بالجهود الجماعية التي بذلوها لإعادة العمل بالخطة، وأشاروا إلى أن خطة العمل الشاملة المشتركة المعمول بها بشكل كامل ستكون بمثابة ضمانة للمجتمع الدولي. ولم ترد هذه الرسائل في الوقت المناسب لإدراجها في تقرير الأمين العام.

وأشارت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مرة أخرى في أحدث تقرير لها، صدر بتاريخ 27 أيار/مايو 2024، إلى أن عملية التحقق والرصد التي تقوم بها لا تزال، للأسف، "تتأثر بشكل خطير بقرار إيران وقف تنفيذ التزاماتها المتعلقة بالمجال النووي بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة".

علاوة على ذلك، في حين أن الوكالة لم تتمكن من التحقق من إجمالي مخزون اليورانيوم المخصب في البلد منذ شباط/فبراير 2021، فقد قدرت أن جمهورية إيران الإسلامية تحتفظ بمخزون إجمالي من اليورانيوم المخصب يبلغ 30 ضعف الكمية المسموح بها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. ويشمل ذلك زيادة كميات اليورانيوم المخصب إلى 20 في المائة و 60 في المائة. ويظل ذلك القدر من مخزون اليورانيوم المخصب ومستوى التخصيب أمرا مقلقًا للغاية. وأصدرت الوكالة أيضًا تقريراً مخصصًا وصفت فيه نية إيران في بدء أنشطة التخصيب المعلنة سابقًا بما يتجاوز حدود خطة العمل الشاملة المشتركة. وقد تم تعميم هذا التحديث على المجلس بعد الانتهاء من إعداد تقرير الأمين العام.

وأود أن أنتقل الآن إلى التدابير التقييدية الواردة في المرفق باء للقرار 2231 (2015). في هذه المرحلة، فإن التدابير التقييدية الوحيدة التي لا تزال سارية المفعول تتعلق بالأنشطة النووية وعمليات النقل. وستظل هذه التدابير سارية حتى تشرين الأول/أكتوبر 2025، ما لم يصدر المجلس توجيهات بخلاف ذلك. ولم يوجَّه انتباه الأمانة العامة إلى أي معلومات بشأن الإجراءات التي يُدعى أنها تتعارض مع الفقرة 2 من المرفق باء خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي الوقت نفسه، لم تقدم أي مقترحات جديدة مرة أخرى إلى قناة المشتريات في الأشهر الستة الماضية في دورة الإبلاغ.

بيد أن مجلس الأمن تلقى 14 إخطاراً بشأن التدابير التقييدية المتصلة بالمجال النووي، بشأن بعض الأنشطة المتوافقة مع الخطة. وتستعرض الولايات المتحدة تجديد الإعفاءات المتعلقة ببعض مشاريع عدم الانتشار النووي المتوخاة في الخطة والأحكام المتصلة بالمجال النووي الواردة في المرفق باء للقرار 2231 (2015).

وفي الختام، أود أن أؤكد دعوة الأمين العام إلى جميع المشاركين في الخطة والولايات المتحدة السعي بجميع السبل الممكنة للحوار والتعاون. في المناخ الحالي، من الأهمية بمكان إعطاء الأولوية لتعددية الأطراف والدبلوماسية وتحديد مسار يعزز السلام والأمن. وأود أيضًا أن أشكر سعادة السيدة فانيسا فرايزر على قيادتها كميسرة لتنفيذ القرار 2231 (2015) وكمنسقة للفريق العامل المعني بالمشتريات التابع للجنة المشتركة على تعاوننا المستمر.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد لامبرينيديس.

السيد لامبرينيديس (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن تتاح لي الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن بالنيابة عن الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، السيد جوسيب بوريل فونتيليس، بصفته منسق اللجنة المشتركة لخطة العمل الشاملة المشتركة.

وأود أن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش والأمانة العامة على عملهما المتعلق بتنفيذ القرار 2231 (2015)، وكذلك مالطة بوصفها ميسرة تنفيذ القرار 2231 (2015). ونحيط علما بالتقرير السابع عشر للأمين العام عن تنفيذ القرار 2231 (2015) (S/2024/471).

يعد ضمان عدم حصول إيران على سلاح نووي أو تطويرها لسلاح نووي أولوية أمنية رئيسية للاتحاد الأوروبي. ولا يمكن النظر إلى برنامج إيران النووي اليوم بمعزل عن التطورات الإقليمية. لقد ازداد خطر حدوث أزمة انتشار نووي في المنطقة نتيجة لمسار إيران النووي. ولا نزال نعتقد أن الدبلوماسية هي أنجع السبل لكفالة الطابع السلمي الحصري لبرنامج إيران النووي.

والوكالة الدولية للطاقة الذرية تظل المنظمة الدولية الوحيدة المحايدة والمستقلة التي كلفها مجلس الأمن برصد تنفيذ إيران لالتزامات عدم الانتشار النووي بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة والتحقق منه. ونحن نؤيد تماماً قيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية برصد التزامات إيران المتعلقة بالملف النووي والتحقق منها، ونعرب في الوقت نفسه عن قلقنا الشديد إزاء عدم تعاون إيران مع الوكالة.

إن تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية واضحة. إن إيران تواصل تجاوز التزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة واكتساب المعرفة بشكل لا رجعة فيه. إن تكديس إيران لليورانيوم عالي التخصيب وتزايد مخزونها من اليورانيوم المخصب بشكل مستمر وتوسيع بنيتها التحتية للتخصيب النووي أمر مثير للقلق. وتنطوي مثل هذه الإجراءات على مخاطر كبيرة للغاية تتعلق بالانتشار النووي وتثير مخاوف كبيرة بشأن نوايا إيران. وعلاوة على ذلك، فإن عدم تعاون إيران المستمر مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية يؤثر على قدرة الوكالة على القيام بواجباتها الرقابية ويعيقها عن تقديم ضمانات بأن برنامج إيران النووي سلمي حصراً. لقد وصلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية الآن إلى مرحلة فقدت فيها استمرار المعرفة فيما يتعلق بالعديد من المكونات الرئيسية للبرنامج النووي الإيراني، الأمر الذي من شأنه أن يجعل استئناف الجهود الدبلوماسية أكثر صعوبة.

وقد زاد من مخاوفنا إعلان إيران عن نيتها زيادة قدرتها على التخصيب بشكل أكبر، كما ذكرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 13 حزيران/يونيه. وفي حال تنفيذ هذه الإجراءات، فإنها ستشكل تصعيداً كبيراً من جانب إيران فيما يتعلق ببرنامجها وقدراتها النووية، وخروجًا إضافيًا عن التزامات إيران بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة والقرار 2231 (2015). ونحن ندعو إيران إلى عدم المضي قدمًا في تنفيذ خططها، لأن ذلك سيعرض بلا شك أي دبلوماسية نووية مستقبلية للخطر.

وما زلنا ندرك تماما أن إيران واجهت، ولا تزال تواجه، عواقب اقتصادية سلبية خطيرة جدا في أعقاب انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل وإعادة فرض الولايات المتحدة للجزاءات الانفرادية التي سبق رفعها. كما فرضت الولايات المتحدة جزاءات إضافية مرتبطة بالبرنامج النووي. وفي الوقت نفسه، أصبح البرنامج النووي الإيراني الآن أكثر تقدماً من أي وقت مضى ودون رصد وتحقق كافيين من الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفيما يتعلق بالجوانب الأخرى لتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، نلاحظ أن قناة المشتريات لا تزال على استعداد لتلقي المقترحات. فقد تم تصميمها كآلية للشفافية وبناء الثقة لتقديم ضمانات بأن عمليات نقل السلع والخدمات النووية ذات الاستخدام المزدوج تتماشى تماما مع القرار 2231 (2015) وخطة العمل الشاملة المشتركة.

يساورنا قلق بالغ إزاء الدعم العسكري الإيراني للحرب العدوانية الروسية في أوكرانيا، بما في ذلك من خلال تسليم طائرات بدون طيار، وهو ما تم تقديمه في انتهاك لأحكام القرار 2231 (2015). وبالنظر إلى هذا الوضع وإلى دعم إيران للجماعات المسلحة من غير الدول في الشرق الأوسط ومنطقة البحر الأحمر، وفي أعقاب الهجمات الإيرانية بالمسيرات والصواريخ على إسرائيل في 13 نيسان/أبريل 2024، قرر الاتحاد الأوروبي في 14 أيار/مايو 2024 توسيع نطاق تدابيره التقييدية على الطائرات المسيرة لتشمل نقل القذائف. وندعو حكومة إيران إلى إنهاء ذلك التعاون العسكري مع بلد ينتهك ميثاق الأمم المتحدة. وسيواصل الاتحاد الأوروبي الاستجابة لذلك، حسب الاقتضاء. وعلى وجه الخصوص، فإن أي عملية نقل للقذائف التسيارية من إيران إلى روسيا ستقابل برد فعل قوي.

إن العالم يواجه مجموعة من الأزمات الحادة. ومن المهم، في ذلك السياق، أن نضع في اعتبارنا أن الحالة المقلقة للغاية في الشرق

الأوسط تجعل إيجاد سبل لتحقيق الاستقرار في المنطقة أكثر إلحاحا، وهو مسعى يجب أن تكون خطة العمل الشاملة المشتركة جزءا أساسيا منه. مع أخذ ذلك في الاعتبار، ندعو جميع الأطراف المتبقية في خطة العمل الشاملة المشتركة والولايات المتحدة إلى مواصلة الحوار من أجل التعامل مع البرنامج النووي الإيراني من دون تأخير. فلا بد من استعادة الدبلوماسية النووية.

وواصل المنسق اتصالاته مع جميع المشاركين في خطة العمل الشاملة المشتركة والولايات المتحدة من أجل الحفاظ على حيز الدبلوماسية النووية، استنادًا إلى إطار خطة العمل الشاملة المشتركة والقرار 2231 (2015). ويبقى التوصل إلى حل دبلوماسي هو السبيل الوحيد لمعالجة مسألة إيران النووية بشكل مستدام. ونحث إيران على استئناف التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعلى الامتناع عن اتخاذ أي خطوات أخرى بعيدا عن التزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، كإجراء أول وحد أدنى من الإجراءات. فخطوات خفض التوتر على الجبهة النووية ستساعد على استعادة الثقة. إذ يمكن من خلالها إعادة تهيئة بيئة مواتية لاستئناف المفاوضات.

لقد مر عامان منذ أن قدم الممثل السامي نصا توفيقيا يحدد الخطوات اللازمة في ذلك الوقت لعودة الولايات المتحدة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة ولاستئناف إيران تنفيذ التزاماتها تنفيذا كاملا. ونأسف لأن إيران لم تتخذ القرارات اللازمة للعودة إلى التزاماتها المتعلقة بالبرنامج النووي بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. ولا يزال النص التوفيقي مطروحا على الطاولة كنقطة انطلاق محتملة لأي جهد جديد، على الرغم من أنه سيتعين الأخذ في الاعتبار بالحالة الجديدة فيما يتعلق ببرنامج إيران النووي والجزاءات المفروضة على إيران في أي محادثات مستقبلية. ومع ذلك، لا يزال الممثل السامي مستعداً ولن يدخر جهداً لتيسير الحوار بين جميع المشاركين في خطة العمل الشاملة المشتركة والولايات المتحدة، تماشياً مع الدعوة التي وجهها الأمين العام في التقرير المعروض علينا اليوم، في الوقت المناسب.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد لامبرينيديس على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسفيرة فرازير.

السيدة فرازير (*تكلمت بالإنكليزية*): سأتكلم الآن بصفتي الميسرة المعينة من مجلس الأمن لتنفيذ القرار 2231 (2015).

لقد وافق أعضاء المجلس على تقرير الميسرة السابع عشر (انظر S/2024/476) في 19 يونيو. وأود أن أشكر جميع أعضاء المجلس على تعاونهم ومشاركتهم مشاركة بناءة في العملية وعلى روح التوافق والمرونة التي تحلوا بها. هذا هو تقريري الثالث بصفتي الميسرة المعينة من قبل المجلس، وأنا ممتنة للدعم المستمر الذي يقدمه المجلس. كما يسرني جدا أننا تمكنا من تقديم التقرير إلى المجلس.

يقدم التقرير سردا وقائعيا للأنشطة التي اضطُلِع بها فيما يتعلق بصيغة القرار 2231، مغطيا الفترة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 14 كانون الأول/ديسمبر 2023. ويتضمن خمسة أقسام فرعية، وهي ملخصات الأنشطة، ورصد تنفيذ القرار، والاتصالات ذات الصلة، والجوانب الرئيسية لعمل قناة المشتريات، بالإضافة إلى الشفافية والتوعية والتوجيه. ويمكن للأعضاء الرجوع إلى التقرير للاطلاع على التفاصيل، لكنني أود أن أذكر عدة جوانب رئيسية.

أولا، عقدت جلسة واحدة للمجلس في إطار صيغة القرار 2231 خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعُقد الاجتماع في 18 حزيران/يونيه، وناقش ممثلو مجلس الأمن النتائج والتوصيات الواردة في التقرير السابع عشر للأمين العام (S/2024/471) بشأن تنفيذ القرار 2231 (2015)، قبل إصداره علناً. وقد سبق لوكيلة الأمين العام ديكارلو أن أشارت إلى تلك النقاط في بيانها.

ثانيا، عُمم ما مجموعه 22 مذكرة في إطار صيغة القرار 2231، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبالإضافة إلى ذلك، أُرسل ما مجموعه 16 رسالة رسمية إلى الدول الأعضاء ومنسق الفريق العامل المعني بالمشتريات التابع للجنة المشتركة، وتم تلقي ما مجموعه 15 رسالة من الدول الأعضاء والمنسق. وكان من بين البلاغات التي تم تعميمها التقريرين الفصليين المنتظمين الصادرين عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية في شباط/فبراير وأيار/مايو والتقريرين المخصصين في كانون

الأول/ديسمبر 2023 وحزيران/يونيه 2024. وترد الجوانب الرئيسية لتقارير تلك الوكالات في تقريري على النحو الواجب. وتضطلع الوكالة بدور مهم في التحقق من الأنشطة النووية في جمهورية إيران الإسلامية ورصدها، على النحو المطلوب بموجب القرار 2231 (2015). ويوفر عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية الثقة للمجتمع الدولي بأنَّ البرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية مخصص للأغراض السلمية حصراً، وفقاً للطرائق المنصوص عليها في خطة العمل الشاملة المشتركة. ويؤدي تقرير المدير العام دوراً هاماً في ذلك الصدد.

ثالثا، أبلغكم بأنه لم تقدم أي مقترحات جديدة إلى مجلس الأمن من خلال قناة المشتريات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتمثل قناة المشتريات آلية رئيسية للشفافية وبناء الثقة في إطار خطة العمل. ويظل الفريق العامل المعني بالمشتريات على استعداد لاستعراض المقترحات. وكما ذكر المتكلمون الذين سبقوني، فإن خطة العمل الشاملة المشتركة، كما أقرها المجلس من خلال القرار 2231 (2015)، هي أفضل خيار متاح لضمان بقاء البرنامج النووي الإيراني سلمياً حصراً. ومع اعترافي بالبيئة الصعبة التي تواجهها صيغة 2231، فإنني أعتقد أنه من خلال الحوار وتعددية الأطراف، يمكننا أن نبذل أقصى جهد لضمان تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة والقرار 2231 (2015) بفعالية، مع البناء على الثقة والتعاون المتبادلين.

وأخيرا، أود أن أذكر بصفتي ميسرة، أنني سأبذل قصارى جهدي لدعم تنفيذ القرار 2231 (2015) وخطة العمل الشاملة المشتركة، التي يؤيدها. وسنعمل أنا وفريقي عن كثب مع جميع أعضاء المجلس بطريقة محايدة وشفافة للوفاء بمسؤوليتنا المشتركة. وأتطلع إلى مواصلة وتعزيز حوارنا وتعاوننا في المستقبل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السفيرة فرايزر على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والسفير لامبرينيديس، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، على إحاطتيهما. كما أشكر السفيرة فرايزر على عملها كميسرة.

وإذ نتأمل اليوم في الاستنتاجات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2024/471)، تواصل إيران حرمان المجتمع الدولي من رؤية أنشطتها النووية. فهي تعرقل جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية الرامية إلى حل مسائل الضمانات العالقة وتعرقل عن عمد أنشطة التحقق والرصد التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

فينبغي لنا ألا نخجل من إدانة هذا النوع من السلوك المزعزع للاستقرار والخطير. فبدلاً من أن تثبت إيران للعالم أن برنامجها النووي مخصص للأغراض السلمية فقط، قامت بتوسيع برنامجها وإثارة التكهنات بشأن نواياها. تُظهر تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الصادرة في 27 أيار/مايو و 13 حزيران/يونيه أن إيران مصممة على توسيع برنامجها النووي بطرق ليس لها أي غرض مدني موثوق. فيجب على إيران اتخاذ إجراءات تؤدي إلى بناء الثقة الدولية وتهدئة التوترات، وليس مواصلة الأنشطة النووية التي تشكل مخاطر انتشار نووي جسيمة.

الولايات المتحدة مستعدة لاستخدام جميع الوسائل اللازمة لمنع إيران من أن تتسلح نووياً. ومع ذلك ما زلنا ملتزمين تماماً بحل المخاوف الدولية المحيطة بالبرنامج النووي الإيراني من خلال الدبلوماسية. سيواجه المجتمع الدولي نقطة انعطاف في تشرين الأول/أكتوبر 2025، حيث يمكن للمجلس أن ينهي النظر في المسألة النووية الإيرانية بموجب القرار 2231 (2015). ومع ذلك، من المهم أن نتذكر أنه عندما اعتمد المجلس في الأصل القرار 2231 (2015)، كان الهدف هو المساعدة في ترسيخ ثقة المجتمع الدولي في الطبيعة السلمية الخالصة لبرنامج إيران النووي. ونحن بعيدون كل البعد عن تلك النقطة بالنظر إلى تصرفات إيران.

تشير تصرفات إيران إلى أنها غير مهتمة بإثبات أن برنامجها النووي سلمي حصرياً وبشكل يمكن التحقق منه. وفي الوقت نفسه، تواصل إيران تأجيج النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، متجاهلة

بشكل صارخ قرارات المجلس من خلال تزويد وكلائها الإقليميين بالأسلحة، بما في ذلك في اليمن ولبنان. بل إن وسائل الإعلام التابعة للدولة الإيرانية نفسها قد روجت لتزويد بلدها للحوثيين بتكنولوجيا الصواريخ الباليستية المحظورة – وهو أمر استنتجه خبراء الأمم المتحدة أيضًا ونشروه في تقاريرهم. وفي الوقت نفسه، تبعث الحكومة الإيرانية برسائل إلى الأمين العام للأمم المتحدة تصف فيها تلك الادعاءات بأنها "لا أساس لها من الصحة" و "مبنية على الكذب والتضليل".

يجب أن يكون مجلس الأمن واضحًا وموحدًا في إدانة هذا النشاط الوقح والمزعزع للاستقرار. فعندما تتحدى إيران بشكل صارخ مجلس الأمن مراراً وتكراراً، من دون أن تترتب على ذلك عواقب وتتجاهل المخاوف المنشورة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإنها تقوض مصداقية وسلطة هذه الهيئة المكلفة بتعزيز السلم والأمن الدوليين.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو ورئيسة وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، السفيرة لامبرينيديس، على إحاطتيهما. ومن خلال السفير لامبرينيديس، أشيد برغبة الاتحاد الأوروبي في إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة.

أشكر أيضا الممثلة الدائمة لمالطة، السفيرة فانيسا فرايزر، على ما قدمته من معلومات بصفتها ميسرة لتنفيذ القرار 2231 (2015).

من الواضح أن خطة العمل الشاملة المشتركة متوقفة نتيجة إجراءات انفرادية لا علاقة لها بالاتفاق الذي أقره مجلس الأمن في القرار 2231 (2015). ولطالما كان الحوار الشفاف والتعاون بحسن نية، كما كررت إكوادور في مناسبات عديدة، أفضل طريقة لضمان تحقيق النتائج والمساءلة وإمكانية تنشيط خطة العمل الشاملة المشتركة التي يظل تنفيذها أفضل خيار للتعامل مع المسألة النووية الإيرانية.

وتعيد إكوادور تأكيد دعمها لعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتشدد على نزاهة أفرقتها التقنية وحيادها وموضوعيتها واستقلالها. ولن يستعيد المجتمع الدولي ثقته في الطبيعة السلمية للبرنامج النووي الإيراني إلا بإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبالتالي، يمكن للمدير العام للوكالة أن يعتمد على دعمنا في جهود التحقق والمراقبة والرصد المنوطة به.

وبالمثل، لا غنى عن استعادة الثقة بين جميع الجهات الفاعلة. وتتحمل السلطات الإيرانية المسؤولية عن التعاون الكامل والفعال بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاق ضماناتها. وفي هذا السياق، أشدد على أهمية فحوى القرار، المتعلق باتفاق الضمانات في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المبرمة مع جمهورية إيران الإسلامية، الذي اعتمده مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 5 حزيران/يونيه 2024 الذي تنتسب إليه إكوادور.

في الختام، أكرر تأكيد دعم بلدي لجميع الجهود الرامية إلى إعادة بناء الجسور بحثا عن حل دبلوماسي في إطار التنفيذ الكامل والفعال لخطة العمل الشاملة المشتركة.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام ديكارلو وسعادة السيد لامبرينيديس والسفيرة فرايزر على إحاطاتهم الزاخرة بالمعلومات.

لقد مرت ستة أشهر على عقد آخر جلسة ناقشنا فيها جدول أعمال عدم انتشار الأسلحة النووية الإيرانية في القاعة (انظر S/PV.9511). ومما يؤسف له أن الحالة لا تزال متوترة. وتعرب اليابان عن بالغ قلقها إزاء تأثر أنشطة التحقق والرصد التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة تأثرا شديدا بتوقف إيران عن تنفيذ التزاماتها المتصلة بالمجال النووي بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. ويبعث التقرير الأخير للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، غروسي، على القلق الشديد حيث يشير بوضوح إلى أن الوكالة فقدت استمرارية المعرفة بخصوص إنتاج ومخزون أجهزة الطرد المركزي والدوارات وغيرها. ويساور اليابان أيضا بالغ القلق إزاء الزيادة المطردة في مخزونات إيران من اليورانيوم عالي التخصيب وتركيب البنية التحتية الجاري لأجهزة الطرد المركزية التعاقبية المتقدمة. ونشاطر المدير العام أسفه الشديد بشأن عدم تراجع إيران بعد عن قرارها بسحب تعيينات مفتشين ذوي خبرة.

وتؤكد اليابان مجددا دعمها لأهداف عدم الانتشار المحددة في خطة العمل الشاملة المشتركة. وينبغي لإيران أن تضمن أن برنامجها النووي ذو طابع سلمي محض، كما تشكل أنشطة التحقق والرصد التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية عناصر أساسية لتحقيق هذه الغاية. لذلك، نحث إيران مرة أخرى على تنفيذ التزاماتها بالكامل بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، بما في ذلك تدابير تحقيق الشفافية، وإعادة تطبيق البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الشاملة.

وترحب اليابان بالجهود التي يبذلها المدير العام غروسي للتواصل مع إيران، بما في ذلك زيارته إلى طهران وأصفهان في أيار/مايو. ونشير إلى أن المدير العام يرحب بموافقة إيران على أن يستمر البيان المشترك الصادر في 4 آذار/مارس 2023 في توفير إطار للتعاون مع الوكالة ولمعالجة المسائل العالقة في مجال الضمانات. ونأمل بشدة أن تتم المشاورات الفنية المزمع إجراؤها قريبًا وأن تتعامل إيران مع مقترحات الوكالة بجدية. ويمكن أن تسفر هذه المشاورات عن نتائج ملموسة نحو حل جميع القضايا العالقة وتمهد الطريق لاتفاقات أوسع نطاقاً بين الأطراف.

ويواجه الشرق الأوسط حالة شديدة التقلب والخطورة. ولا تصب زيادة التصعيد في مصلحة المجتمع الدولي. ونحث جميع الأطراف المعنية على استكشاف المزيد من السبل الدبلوماسية بجدية لاستعادة الاتفاق من أجل تحقيق السلام والأمن الدوليين.

لقد عقدت اليابان عدداً من الاجتماعات مع إيران، بما في ذلك على أعلى مستوى، حيث أعربنا فيها عن شواغلنا على نحو مباشر وتبادلنا الآراء بصراحة حول مجموعة متنوعة من المسائل، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالمجال النووي. وسنواصل القيام بدورنا الذي يقع على عاتقنا بناء على علاقتنا التقليدية مع إيران وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين.

السيد فو كونغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): قبل أن أتطرق إلى بند جدول أعمال هذه الجلسة، أود أن أدين بشدة الهجوم الإرهابي الذي ضرب جمهورية داغستان التابعة للاتحاد الروسي في 23 حزيران/يونيه. ونتقدم بخالص تعازينا للمصابين والأسر المكلومة والحكومة الروسية وشعبها.

وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام ديكارلو والسفير لامبرينيديس، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، والسفيرة فرايزر والممثل الدائم لمالطة على إحاطاتهم.

تشكل خطة العمل الشاملة المشتركة إنجازا رئيسيا للدبلوماسية المتعددة الأطراف التي وافق عليها مجلس الأمن. وفي الوقت الراهن، تشهد المفاوضات الرامية إلى استعادة تنفيذها مأزقا وتوجد الحالة النووية الإيرانية في منعطف حاسم. إنها الرغبة المشتركة للمجتمع الدولي في أن تسفر المحادثات عن انفراج مبكر من أجل ضخ طاقة إيجابية وجلب أمل جديد لمنطقة الشرق الأوسط التي تمزقها النزاعات والأزمات ولعالم تعصف به الشكوك وعدم الاستقرار.

وأود أن أبدي أربع ملاحظات في هذا الصدد.

أولاً، تعزيزاً للهدف الشامل للتسوية السياسية والدبلوماسية، يجب أن تتصرف الأطراف بقدر أكبر من الشعور بالإلحاح وأن تبدي موقفاً إيجابياً وأن تكثف الحوار والمشاركة من أجل إعادة بدء المفاوضات واستئناف تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة تنفيذا كاملا وفعالا دون تأخير. واستخدم الاتحاد الأوروبي، بصفته الجهة المنسقة، مساعيه الحميدة لاستئناف المفاوضات. ونشجع الاتحاد الأوروبي على الحفاظ على دوره التنسيقي الحيوي. وما أدى إلى استمرار الأزمة النووية الإيرانية حتى اليوم هو انسحاب الولايات المتحدة الأحادي الجانب من خطة العمل الشاملة المشتركة واستمرارها في ممارسة أقصى قدر من الضغط على إيران. وينبغي أن تتحمل الولايات المتحدة مسؤوليتها وأن تبدي حسن النية وتقترح تدابير ملموسة لتهيئة الظروف المواتية لعودة الخطة إلى المسار الصحيح على وجه السرعة.

ثانياً، لا تتماشى الجزاءات الانفرادية التي تفرضها الولايات المتحدة على إيران مع المبادئ الأساسية للإنصاف والنزاهة. وتضر بالتعاون بين البلدان المفيد للجميع وتتعارض مع الإنصاف والعدالة الدوليين وتقوض بشدة القانون الدولي والعلاقات الدولية. ونحث الولايات

المتحدة على رفع عقوباتها غير القانونية المفروضة على إيران على وجه السرعة، وكذلك تدابيرها القضائية الطويلة الأجل المطبقة على كيانات وأفراد تابعين لأطراف ثالثة. سيساعد ذلك إيران على استعادة حقها المشروع في الوصول إلى الأنشطة التجارية والاقتصادية، مما يهيئ الظروف المواتية لتطبيع التعاون التجاري والاقتصادي بين إيران والأطراف الأخرى، ويقدم حوافز للجانب الإيراني ويمهد الطريق للمفاوضات المستقبلية.

ثالثًا، من الضروري تعزيز أجواء إيجابية وملائمة للتفاوض. وقد أثبتت الوقائع مراراً أن الضغط على إيران لن يفيد في هذه المسألة. إن المسار الصحيح هو التواصل والحوار. ويتواصل المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية غروسي مع إيران، بما في ذلك من خلال زيارته في مايو/أيار. ويساعد ذلك على بناء الثقة المتبادلة بين الوكالة وإيران وييسر أنشطة الوكالة في الرصد في الميدان. بيد أن بعض البلدان قد دفعت الوكالة إلى اعتماد قرارات للضغط على إيران. وهذا ليس نهجًا بنّاءً ولا يؤدي إلا إلى تصعيد العداء وإثارة المواجهة والإضرار بالثقة المتبادلة ومفاقمة تعقيد الموقف.

رابعاً، هناك حاجة إلى السعي إلى إيجاد تسوية مناسبة لقضايا الأمن الإقليمي. وتؤثر المسألة النووية الإيرانية على الوضع في الشرق الأوسط. وتساهم حماية خطة العمل الشاملة المشتركة في تحقيق السلام والاستقرار الإقليميين وتتماشى مع المصلحة المشتركة لبلدان المنطقة. ويجب على بلدان المنطقة المعنية أن تتمسك بمفهوم الأمن المشترك وأن تأخذ الشواغل الأمنية المشروعة والمعقولة لبعضها البعض على محمل الجد من أجل تخفيف حدة التوترات بالحوار وبناء الثقة المتبادلة وحشد التوافق، وبالتالي إرساء الأساس لسلام دائم في المنطقة. غير أنه، يجب على بعض البلدان أن تتوقف عن استغلال القضية النووية الإيرانية لتعزيز أجنداتها الجيوسياسية الخاصة. ويجب أن تمتنع عن ربط المفاوضات النووية الإيرانية بقضايا أخرى. إن القيام بذلك لن يؤدي إلا إلى تعطيل المفاوضات بشأن استئناف تنفيذ الاتفاق وتقويض الجهود الدبلوماسية لمعالجة المسألة النووية الإيرانية.

إن الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة يعني التمسك بتعددية الأطراف، وصون الإنصاف والعدالة الدوليين والحفاظ على سلطة المجلس. وقد شاركت الصين بشكل بنّاء في المفاوضات من أجل استعادة تنفيذها واضطلعت بدور بناء في صياغة توافق في الآراء. ومن الآن فصاعداً، ستواصل الصين العمل مع جميع الأطراف لضمان التوصل إلى اتفاق في مرحلة مبكرة بشأن استعادة تنفيذ الخطة، والدفع باتجاه تسوية سياسية للمسألة النووية الإيرانية، وحماية النظام الدولي لعدم الانتشار النووي، والسعي بلا كلل من أجل تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

السيد سوا (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الإحاطة.

كما أشكر وكيلة الأمين العام السيدة ديكارلو، والسفير ستافروس لامبرينيدس والسفيرة فانيسا فرايزر على إحاطاتهم الشيقة والثاقبة.

تود سيراليون أن تغتنم أول فرصة تتاح لها لمناقشة هذا البند من جدول الأعمال لتسجيل تقديرنا للمشاركين في خطة العمل الشاملة المشتركة، في ضوء الوضع الراهن، على التزامهم المستمر بالحل الدبلوماسي من أجل ضمان الطابع السلمي للبرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية.

أود بداية أن أؤكد من جديد التزام سيراليون الثابت بالسلام والأمن العالميين. وباعتبارنا دولة عضوا ملتزمة بمبادئ عدم الانتشار النووي، فإننا ندعم بحزم جميع الجهود الدولية والدبلوماسية لمنع انتشار الأسلحة النووية.

ونرحب بالتقرير السابع عشر للأمين العام (S/2024/471)، والتقرير السابع عشر نصف السنوي المقدم من الميسرة عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2231 (2015) (S/2024/476) والتقرير السابع عشر للجنة المشتركة المقدم إلى مجلس الأمن عن حالة قرارات الفريق العامل المعني بالمشتريات وعن أي مسائل تتعلق بالتنفيذ (انظر S/2024/435)، والذي يغطي الفترة من 6 كانون الأول/ديسمبر 2023 إلى 31 أيار/مايو 2024.

وبعد الاستماع إلى وجهة نظر الأمين العام، يساور سيراليون قلق عميق من أن استعادة خطة العمل الشاملة المشتركة لا تزال بعيدة المنال، حيث لم يحدث أي تراجع عن الخطوات التي اتخذها الطرف المعني منذ أيار/مايو 2019، مما يشير إلى زيادة في برنامجه النووي، وهو ما يتعارض مع التزامات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن ناحية أخرى، نلاحظ أيضًا أن بعض الجزاءات أحادية الجانب، التي أعيد فرضها في عام 2018 من قبل أحد الأطراف، لم يتم رفعها أو التنازل عنها.

وفي ذلك السياق، نحيط علما بالرسالة المؤرخة 3 حزيران/يونيه 2024 (S/2024/429) الموجهة من الممثلين الدائمين لألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. في الرسالة، ذكروا ملاحظاتهم ومخاوفهم ومطالباتهم المتعلقة بالتصعيد النووي، والانتهاكات الواسعة لخطة العمل الشاملة المشتركة، وعدم إمكانية التراجع عن المكاسب التي حققتها إيران، وصعوبة العودة إلى التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة.

ونحيط علما أيضا بالرسالة المؤرخة 5 حزيران/يونيه 2024 (S/2024/439) الموجهة من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية والبيان المشترك الصادر في 4 حزيران/يونيه 2024 عن الممثلين الدائمين للصين وجمهورية إيران الإسلامية والاتحاد الروسي، الذي عُمم على مجلس الأمن في 13 حزيران/يونيه 2024، ردا على الملاحظات والشواغل والمطالبات الواردة في الوثيقة S/2024/429.

وتعتقد سيراليون اعتقادا راسخا بأن تقريري الأمين العام، والتقريرين المخصصين اللذين قدمتهما الميسرة في 26 كانون الأول/ديسمبر 2023 و 13 حزيران/يونيه 2024، وكذلك التقريرين الدوريين في 26 شباط/فبراير 2024 (S/2024/376) و 27 أيار/مايو 2024 بشأن أنشطة التحقق والرصد التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في جمهورية إيران الإسلامية في ضوء القرار 2231 (2015)، تقدم تقييما عادلا لتنفيذ القرار 2231 (2015) منذ صدور التقرير السادس عشر (S/2023/975) في 15 كانون الأول/ديسمبر 2023. وتشيد سيراليون بالأمين العام والميسرة والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية وفريقه على عملهم وتقاريرهم المستفيضة.

وأشار التقريران الدوريان لشهري شباط/فبراير وأيار/مايو إلى أن الوكالة أجرت، في الفترة بين 16 كانون الثاني/يناير 2016 و 8 أيار/مايو 2019، أنشطة للتحقق والرصد بشأن تنفيذ جمهورية إيران الإسلامية لالتزاماتها المتصلة بالمجال النووي بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. وتحيط سيراليون علما أيضاً أن التقريرين سلطتا الضوء على القلق البالغ من أن أنشطة التحقق والرصد التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمتعلقة بخطة العمل الشاملة المشتركة قد تأثرت بشكل خطير بسبب توقف إيران عن تنفيذ التزاماتها النووية بموجب الخطة. ووفقًا للتقريرين، فقد تفاقم الوضع بسبب قرار جمهورية إيران الإسلامية بإزالة جميع معدات المراقبة والرصد التابعة للوكالة والمتعلقة بخطة العمل الشاملة المشتركة ووقف التطبيق المؤقت للبروتوكول الإضافي. وعلى هذا النحو، لم تتمكن الوكالة من القيام بأنشطة التحقق والرصد المتعلقة بخطة العمل الشاملة المشتركة لأكثر من ثلاث سنوات فيما يتعلق بإنتاج أجهزة الطرد المركزي والمخزون. وما يبعث على القلق العميق هو أن الوكالة لم تتمكن من التحقق من إجمالي مخزون اليورانيوم المخصب في جمهورية إيران الإسلامية منذ شباط/فبراير 2021، لكنها تقدر وجود فائض ضخم من المخزون المخصب يتجاوز بكثير الحد الأقصى لمستويات التخصيب المنصوص عليه في خطة العمل الشاملة المشتركة. وهذا أمر مثير للقلق بشكل خاص بالنظر إلى إنتهاء العمل المرتقب بأحكام القرار 2231 (2015) في تشرين الأول/أكتوبر 2025.

كما نلاحظ بقلق من تقرير أيار/مايو 2024 أن جمهورية إيران الإسلامية لم تتراجع بعد عن قرارها الصادر في أيلول/سبتمبر 2023 بسحب تعيينات عدة مفتشين متمرسين تابعين للوكالة. ونحن نكرر دعوة المدير العام في طلبه من جمهورية إيران الإسلامية التراجع عن ذلك القرار في سياق المشاورات الجارية بين الوكالة وإيران، لأن القيام بذلك أمر ضروري لتمكين الوكالة من القيام بأنشطة التحقق بفعالية في جمهورية إيران الإسلامية.

وبما أن هناك تقارير عن انتهاكات واسعة النطاق تثير تساؤلات حول عدم إمكانية الرجوع عن خطة العمل الشاملة المشتركة الشاملة وقدرتها على منع الانتشار النووي، فإن العودة إلى التنفيذ الكامل والفعال للخطة سيتطلب، دون شك، إرادة سياسية ناضجة. وندعو بإلحاح إلى وقف التصعيد النووي من قبل جمهورية إيران الإسلامية ومواصلة برنامجها السلمي للطاقة النووية بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وواصل منسق خطة العمل الشاملة المشتركة جهوده للتشاور مع المشاركين في الخطة والولايات المتحدة الأمريكية بشأن معالجة التطورات المتعلقة بخطة العمل في اتجاه احتمال عودة الولايات المتحدة إلى الانضمام إلى خطة العمل، وكفالة التنفيذ الكامل والفعلي لخطة العمل من جانب الجميع.

تضم سيراليون صوتها إلى صوت الأمين العام في حث الولايات المتحدة والمشاركين الآخرين على اتباع جميع السبل المتاحة للحوار والتعاون.

ونشير إلى أنه لم تقدَّم أي مقترحات جديدة إلى مجلس الأمن، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وتمت معالجة المقترحات الاثنتين والخمسين المقدمة منذ يوم التنفيذ حتى الآن على النحو التالي: وُوفق على 37 مقترحاً، ولم يوافَق على خمسة مقترحات، وسُحبت 10. ونشيد باللجنة المشتركة المنبثقة عن خطة العمل الشاملة المشتركة والمشاركين في الفريق العامل المعني بالمشتريات على مواصلة عملهم حتى بعد انسحاب الولايات المتحدة وعلى التزامهم بالحفاظ على نزاهة قناة المشتريات وتأييدهم الكامل لاستمرار عملها باعتبارها أداة تكفل الشفافية وبناء الثقة. ونضم صوتنا إلى صوت الميسر في الدعوة إلى الاستفادة الكاملة من قناة المشتريات. ونذكر بالقرار 2231 (2015) وندعو جميع الدول إلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراء تعيق الوفاء بالالتزامات بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة.

في الختام، تؤكد سيراليون من جديد التزامها الثابت بمبادئ نزع السلاح وعدم الانتشار والسلام والأمن الدوليين. وندعو جميع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية إلى اتخاذ جميع الإجراءات المناسبة لدعم تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة دعماً كاملاً.

السيد أفونسو (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): تشكر موزامبيق السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، وسعادة السيد ستافروس لامبرينيدس، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، على إحاطتيهما المهمتين والشاملتين. ونعرب عن تقديرنا للسفيرة فانيسا فرايزر، الممثلة الدائمة لمالطة وميسرة تنفيذ القرار 2231 (2015)، على تفانيها في العمل بشأن هذه المسألة. وأود أن أنوه بحضور الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية وممثل ألمانيا في هذه الجلسة.

من الإحاطات والتقارير المعروضة علينا (انظر S/2024/435 و S/2024/471)، نلاحظ مع الأسف أنه منذ آخر جلسة عقها مجلس الأمن لتناول هذا الموضوع في 18 كانون الأول/ديسمبر 2023 (انظر S/PV.9511)، لم يُحرز أي تقدم جوهري في تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة. ويدل عدم إحراز التقدم على ضرورة تجديد ومضاعفة جهود المشاركين في خطة العمل الشاملة المشتركة والمجتمع الدولي ككل بهدف العودة إلى التنفيذ الكامل والفعال لخطة العمل الشاملة المشتركة والقرار 2231 (2015). ونعتقد اعتقاداً قوياً أنه يمكن إحداث تغيير من خلال حوار وتعاون دائمين إذا لم يتعرض السلام والأمن الدوليان للخطر بسبب احتمال الانتشار النووي في سياق إقليمي ودولي يتسم أصلاً بالحساسية والهشاشة. وندرك التحديات القائمة التي تعترض التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة. لكننا نكرر دعوتنا لجميع الأطراف الموقعة إلى الالتزام من جديد بهذه القضية المهمة والنبيلة. وفي هذا الصدد، نشدد على أهمية تجديد تدابير بناء الثقة والاستفادة من كل القنوات الدبلوماسية والحوار البناء والتعاون المتعدد الأطراف واتباع نهج يكفل أن يعود التعاون بفوائد متبادلة. وندافع عن الاعتقاد بأن الأمم المتحدة يجب أن تكون محور هذه الجهود المشتركة.

وما انفكت موزامبيق تدعو إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ونعتقد أن هذه الأسلحة تتعارض في جوهرها مع مفهوم أمننا الجماعي.

وسيكون استخدامها المحتمل في أي مكان ومن جانب أي جهة كارثة على البشرية جمعاء. وقد تمكن المجتمع الدولي، على مدى حوالي ثمانية عقود بعد هيروشيما وناغازاكي، من التمسك بمبدأ عدم نشر أسلحة الدمار الشامل. وأثرها المدمر المنقطع النظير على البشر والبيئة يذكرنا بشكل صارخ لما ذا يجب علينا أن نواصل الاسترشاد بحفظ السلم في جهودنا الجماعية.

وتنص المادة 11 من ميثاق الأمم المتحدة على ما يلي:

”للجمعية العامة أن تنظر في المبادئ العامة للتعاون في حفظ السلم والأمن الدولي ويدخل في ذلك المبادئ المتعلقة بنزع السلاح وتنظيم التسليح“.

وفي هذا السياق، نعتقد أن مبدأ نزع السلاح العام الكامل لجميع الدول يجب أن تتمسك به جميع الدول المحبة للسلام باعتباره الضمان الوحيد والمطلق ضد استخدام الأسلحة النووية.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو والسفيرة فرازير والسفير لامبرينيديس على بياناتهم.

تشعر سويسرا بخيبة أمل وبقلق إزاء حالة تنفيذ للقرار 2231 (2015) وخطة العمل الشاملة المشتركة. غير أن هذه الخطة قد اعتُبرت بحق قصة نجاح للدبلوماسية المتعددة الأطراف في خدمة عدم الانتشار في عام 2015. وأعربت سويسرا مراراً عن قلقها الشديد إزاء انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة ومختلف التدابير التي اتخذتها إيران. وتعرب سويسرا على وجه الخصوص عن أسفها لأنه لم يتحقق أي تقدم، على الرغم من الاستعداد الذي أبدته معظم الأطراف للتفاوض على العودة بسرعة إلى تنفيذ الخطة في عام 2021. وما زلنا نواجه خطر اندلاع حرب إقليمي. بيد أن الحفاظ على هذا العنصر المهم من عناصر النظام الدولي لعدم الانتشار النووي والأمن الدولي سيكون في مصلحتنا جميعاً. وبالتالي، فإن تنفيذ جميع الأطراف لالتزاماتها تنفيذا كاملا وسريعا أمر حتمي وعاجل، لا سيما وأنه لم يعد بفصلنا عن موعد نهاية العمل بالقرار 2231 (2015) سوى عام واحد، إذ ينتهي العمل به في تشرين الأول/أكتوبر 2025.

ويعتمد إحياء آفاق تنفيذ القرار 2231 (2015) والعودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة على الجوانب الثلاثة التالية.

أولاً، يثير أحدث تقرير صادر عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية أسئلة عديدة بشأن الزيادة الإجمالية في مخزون إيران من اليورانيوم المخصّب وتركيبها لأجهزة طرد مركزي جديدة والصعوبات التي تواجهها الوكالة في التحقق من برنامج إيران النووي. لكن يجب على السلطات الإيرانية أن تتعاون بشكل صارم وشفاف وصريح مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من أجل طمأنة المجتمع الدولي إلى أن برنامج إيران النووي ذو طابع سلمي صرف. فبعد مرور أكثر من عام على صدور الإعلان المشترك في 4 آذار/مارس 2023، لم يُحرز أي تقدم، وذلك مخيب للآمال إلى حد بعيد. ويجب على إيران أن تحترم الالتزامات التي قُطِعت بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية احتراماً كاملاً.

ثانياً، نشعر بالقلق بشكل خاص إزاء المؤشرات المثبتة على نقل طائرات بدون طيار من إيران إلى دول ثالثة، مثل روسيا واليمن، ونقل قذائف تسيارية إلى الأخيرة. ونشدد على أنه حتى 18 تشرين الأول/أكتوبر 2023، كان أي نقل للأصناف والمواد والمعدات والسلع والتكنولوجيا المدرجة في نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف يشكل انتهاكًا للقرار 2231 (2015). وقد أبرزت التطورات الأخيرة في المنطقة إلى أي مدى يمكن لعمليات النقل هذه أن تسهم في تصعيد النزاعات. كما نأسف لتطوير إيران واختبارها للقذائف التسيارية، الأمر الذي لا يتسق مع القرار 2231 (2015).

وأخيراً، تذكرنا حالة خطة العمل الشاملة المشتركة بضرورة بذل جهود دبلوماسية عاجلة للحيلولة دون انهيارها بشكل تام. إن توصية الأمين العام بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي بوصفهما إجراءين رئيسيين في خطته الجديدة للسلام أمر له دلالته. فالثقة، وهي حجر الزاوية الحقيقي للإطار المتعدد الأطراف، تبنى من خلال التفاوض على هذه المعايير والحفاظ عليها. نأمل أن تُستأنف المحادثات وأن تتذكر الأطراف المعنية مصلحتنا الجماعية في حل

المسألة النووية الإيرانية. ولضمان التوصل إلى حل مستدام، يجب أن يقترن الانفراج السياسي بالعودة إلى الامتثال لالتزامات وروح خطة العمل الشاملة المشتركة.

يجب أن يتكلم المجلس بصوت موحد بشأن مسألة عدم الانتشار النووي. لقد استضافت سويسرا مراحل حاسمة الأهمية من المفاوضات، وهي الآن على استعداد لتسهيل أي حل دبلوماسي يهدف إلى الحفاظ على نظام عدم الانتشار النووي.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والسفير لامبرينيديس، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، وكذلك زميلتنا المالطية، السفيرة فرازير، بصفتها ميسرة، على آرائهم القيمة. كما أود أن أرحب بممثلي إيران وألمانيا في هذه القاعة.

ولا يزال من دواعي القلق البالغ لبلدي أن إيران قررت وقف تنفيذ تدابير الشفافية المتوخاة في خطة العمل الشاملة المشتركة. بالإضافة إلى ذلك، عندما تم اتخاذ قرار بإزالة جميع معدات الوكالة الدولية للطاقة الذرية للمراقبة والرصد فيما يتعلق بخطة العمل الشاملة المشتركة، أصبح من المستحيل الإشراف الكامل على البرنامج النووي الإيراني. وبدون البروتوكول الإضافي ومع عدم تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة بشكل كامل، أصبح من الصعب بشكل متزايد تأكيد الطبيعة السلمية للبرنامج النووي الإيراني. بالنسبة لنا، هذا أمر مثير لبالغ القلق.

وقد تفاقمت مخاوفنا بسبب التطورات الأخيرة. ووفقًا لأحدث تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن إيران في خضم توسيع قدراتها على التخصيب بشكل كبير. بالإضافة إلى ذلك، فإن مخزونها من اليورانيوم المخصب يتجاوز بشكل كبير الحدود المنصوص عليها في خطة العمل الشاملة المشتركة. كما أن الزيادة في كميات اليورانيوم عالي التخصيب كبيرة، وهو أمر مثير للقلق بشكل خاص. وفي الوقت نفسه، نفتقر إلى تفسير للكيفية التي يمكن بها استخدام هذا اليورانيوم عالي التخصيب في الأغراض المدنية. ومع وضع هذه المخاوف في الاعتبار، تدعو سلوفينيا إيران إلى التراجع عن هذه الإجراءات والامتناع عن اتخاذ أي خطوات تصعيدية أخرى.

وإلى أن يتم التوصل إلى حل لخطة العمل الشاملة المشتركة، يظل تعاون إيران الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أمراً بالغ الأهمية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا لعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية الموضوعي والدؤوب بشأن هذه المسألة. تدعم سلوفينيا عمل الوكالة بشكل كامل وتثني على مهنيتها في هذا الصدد.

ولا تزال سلوفينيا تنظر إلى خطة العمل الشاملة المشتركة على أنها ربما تكون أهم إنجاز لتعددية الأطراف في العقد الماضي. لقد برهنت على أن الدبلوماسية متعددة الأطراف يمكن أن تنجح وتوفر حلولاً للتحديات الأمنية الدولية الكبرى. إنه اتفاق قوي لمنع انتشار الأسلحة النووية وعنصر مهم لاستقرار المنطقة. غير أن نظام خطة العمل الشاملة المشتركة تلقى بعض الضربات القاسية منذ انسحاب الولايات المتحدة ومنذ بدأت إيران في تنفيذ ما يسمى بالتدابير التصحيحية.

ومع اقتراب موعد انتهاء العمل بخطة العمل الشاملة المشتركة بعد أقل من عام ونصف العام، حان الوقت للبدء في التفكير في اليوم التالي. لطالما كنا ندرك جيداً أن حجم برنامج إيران النووي وطبيعته غير الواضحة يمثلان تحديات لا يمكن لاتفاق الضمانات الشاملة أن يعالجها بشكل كامل. وهذا صحيح اليوم أكثر مما كان عليه الحال في السنوات التي سبقت اعتماد خطة العمل الشاملة المشتركة.

من المستحيل تحديد الشكل الذي يمكن أن يتخذه حل جديد للمسألة النووية الإيرانية. ما نعرفه هو أننا سنحتاجه قريبًا جدًا.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر السيدة ديكارلو والميسرة المعنية بتنفيذ القرار 2231 (2015) على إحاطتيهما.

طوال أكثر من خمس سنوات، انتهكت إيران التزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. وعلى مدار الأشهر الستة الماضية، استمرت تلك الانتهاكات وتفاقمت.

يرسم التقرير الذي نشرته الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 27 أيار/مايو صورة مثيرة للقلق. وقد راكمت إيران الآن مخزونًا من

اليورانيوم المخصب يزيد بأكثر من 30 مرة عن الحدود المسموح بها بموجب الاتفاق. وتواصل إيران أنشطة التخصيب بمعدلات تتجاوز بوضوح الحدود المنصوص عليها في الاتفاق، والتي ليس لها أي مبرر مدني موثوق. وبينما تستمر إيران في تجريد الاتفاق من معناه، فإنها ترفض التعاون بطريقة موضوعية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد واصلت إيران فرض قيود على أنشطة التحقق التي تقوم بها الوكالة، مما أفقدها استمرارية المعرفة بأجزاء كاملة من البرنامج الإيراني، وبالتالي لا يمكنها تقديم أي ضمانات على طابعه السلمي الحصري.

وبالإضافة إلى ذلك، أدلت إيران مؤخراً بعدد من التصريحات المثيرة لبالغ القلق التي تشير إلى قدرتها التقنية على تجميع أسلحة نووية وتغيير محتمل في عقيدتها النووية المزعومة. تتعارض هذه التصريحات مع التزام إيران بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة بعدم السعي – تحت أي ظرف من الظروف – إلى الحصول على أسلحة نووية أو استحداثها أو حيازتها. كما أنها تتعارض مع التزامات إيران بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي مواجهة هذا الوضع المثير للقلق، تواصل فرنسا – مع شريكيها في مجموعة الدول الأوروبية الثلاث، ألمانيا والمملكة المتحدة – جهودها لإيجاد حل دبلوماسي ومعالجة التزامات إيران التي فشلت في الوفاء بها. في كانون الثاني/يناير 2020، وردًا على عدم وفاء إيران بالتزاماتها، قام أعضاء مجموعة الدول الأوروبية الثلاث بتفعيل آلية تسوية المنازعات المنصوص عليها في خطة العمل الشاملة المشتركة. نحن نعمل في هذا الإطار منذ أربع سنوات تقريباً. كما عقدنا محادثات في عامي 2021 و 2022 أفضت إلى اتفاقات مقترحة لتمكين الولايات المتحدة من العودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة وامتثال إيران الكامل لالتزاماتها. واختارت إيران رفض تلك الفرص من خلال تقديم مطالب تتجاوز نطاق الاتفاق.

وفي تشرين الأول/أكتوبر، قررت مجموعة الدول الأوروبية الثلاث مع شركائنا عدم رفع بعض العقوبات التي كان من المقرر انتهاء العمل بها. وبالنظر إلى انتهاكات إيران المستمرة للاتفاق، فقد كان ذلك ردًا متناسبًا تم اتخاذه وفقًا لآلية تسوية المنازعات المنصوص عليها في الاتفاق.

وفي الاجتماع الأخير لمجلس محافظي الوكالة، الذي عُقد في أوائل حزيران/يونيه، اعتُمد قرار يدعو إيران إلى التعاون بشكل عاجل وبحسن نية مع الوكالة من أجل توضيح المسائل العالقة المتصلة بالكشف عن مواد نووية غير معلنة في عدة مواقع في البلد. ويذكّر هذا النص إيران بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاق الضمانات الشاملة. وهذه مسألة منفصلة عن تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة.

لكن إيران استغلت هذه الذريعة للتمادي في انتهاكاتها لخطة العمل الشاملة المشتركة، كما أشارت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقريرها الأخير الصادر في 13 حزيران/يونيه. وقد اختارت إيران زيادة قدرتها على التخصيب من خلال تشغيل أجهزة طرد مركزي جديدة في موقع نطنز، وتركيب أجهزة طرد مركزي جديدة في موقع فوردو تحت الأرض، وإعلان نيتها تركيب الآلاف من أجهزة الطرد المركزي المتطورة الجديدة في نطنز وفوردو. هذا أمر غير مقبول.

إن تصعيد البرنامج النووي الإيراني أمر خطير. فهو يجرد خطة العمل الشاملة المشتركة من معناها كاتفاق لعدم انتشار الأسلحة النووية. إنه حجر عثرة يحول دون استعادة استئناف مسار دبلوماسي لمعالجة شواغل المجتمع الدولي بشأن برنامج إيران النووي. ويهدد السلم والأمن الدوليين ويتطلب اهتماما كاملا من المجلس في ذلك الصدد.

وتؤكد فرنسا من جديد دعمها للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديرها العام. ونحث إيران مرة أخرى على التعاون الكامل مع الوكالة والعودة إلى الامتثال لخطة العمل الشاملة المشتركة. ومازلنا ملتزمين بالسعي إلى إيجاد حل دبلوماسي من أجل ضمان عدم حيازة إيران أسلحة نووية.

السيد الوافي (الجزائر): أود بداية أن أتوجه بالشكر لكل من وكيلة الأمين العام السيدة ديكارلو والسفيرة فرازير والسفير لامبرينيدس على إحاطاتهم ونثمن جهودهم المتواصلة لدعم تنفيذ القرار 2231 (2015) وخطة العمل الشاملة المشتركة.

تجدد الجزائر دعمها القوي لخطة العمل الشاملة المشتركة معتبرة إياها إنجازاً دبلوماسياً مميزاً متعدد الأطراف ومساهمةً مهمةً في تحقيق السلم والأمن الإقليميين؛ حيث نعتقد اعتقاداً راسخاً أن خطة العمل الشاملة المشتركة تظل أفضل خيار متاح لضمان تجديد إيران لالتزاماتها المتعلقة بالملف النووي مقابل الرفع الشامل لجميع الجزاءات المفروضة عليها.

وإذ نشدد على أهمية استئناف المحادثات الدبلوماسية الرامية إلى إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة بصفتها مسعى حاسماً يتطلب المتابعة، فإننا نحث جميع الأطراف على المشاركة البناءة وإبداء المرونة والعمل من أجل العودة السريعة إلى تنفيذ الاتفاق، حيث إن استعادة خطة العمل الشاملة المشتركة تصب في مصلحة جميع الأطراف والمجتمع الدولي ككل.

كما نشدد على ضرورة امتناع جميع الأطراف عن الأعمال التي قد تؤدي إلى تصعيد التوترات وتقويض خطة العمل الشاملة المشتركة بما في ذلك الامتناع عن الإدلاء بخطابات استفزازية فضلاً عن الأعمال التي لا تتسق مع القرار.

تؤمن الجزائر إيماناً راسخاً بأن تمهيد معالم الطريق للمضي قدماً مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمساعي الدبلوماسية وبمسار الحوار. وعليه ندعو جميع الأطراف إلى بذل أقصى قدر من الجهود الدبلوماسية والبناء على التقدم المحرز وإظهار الإرادة السياسية اللازمة للوصول إلى حل مقبول من جميع الأطراف. فالتنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة يصب في مصلحة الأمن الإقليمي والعالمي.

وإذ تبدي الجزائر استعدادها لدعم الجهود الدبلوماسية الرامية لتحقيق التنفيذ الكامل القرار 2231 (2015)

والحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة، فإنها تهيب بالمجلس أن يبقى متحداً في دعم هذا الهدف.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والسفير لامبريديس والسفيرة فرايزر على تقاريرهم وإحاطاتهم.

إن التصعيد النووي الإيراني المتواصل يؤكد إن إيران باتت الآن أقرب من أي وقت مضى من إمكانية تطوير سلاح نووي. وهذا الوضع يجعل المنطقة والعالم أكثر خطورة بكثير، ويزيد من احتمال تصعيد أطراف أخرى. وقد سعى مجلس الأمن، من خلال القرار 2231 (2015) وخطة العمل الشاملة المشتركة، إلى منح إيران الفرصة لإثبات الطابع السلمي لبرنامجها النووي. ومع ذلك، وكما أفادت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مراراً، تواصل إيران تصعيد برنامجها بما يتجاوز أي تبرير مدني موثوق وبما يتخطى بكثير حدود خطة العمل الشاملة المشتركة. ويفيد المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن مخزون إيران من اليورانيوم المخصب يتجاوز حدود خطة العمل الشاملة المشتركة بأكثر من 30 مرة. والآن، تجهّز إيران المزيد من أجهزة طرد مركزية متطورة ستعزز قدراتها على إنتاج المواد الانشطارية لصنع سلاح. ولنوضح ما هو معرض للخطر في الوقت الراهن. إن أحكام القرار 2231 (2015) من المقرر أن تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر من العام المقبل ومعها سيسقط الحق في إعادة فرض جزاءات الأمم المتحدة على إيران. بالنظر إلى التقدم المقلق الذي حققته إيران، والذي جعلها على وشك القدرة على تطوير سلاح، فإن هذه الحالة يجب أن تكون مصدر قلق بالغ للمجلس.

لا تزال الدول الأوروبية الثلاث – فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة – ملتزمة ببالسعي إلى حل دبلوماسي. لقد حافظنا على التزامنا بخطة العمل الشاملة المشتركة، ويجب على إيران أن تظهر الالتزام نفسه. سنبقي على جميع الخيارات الدبلوماسية متاحة، ومن ضمنها خيار إعادة فرض جزاءات الأمم المتحدة قبل تشرين الأول/أكتوبر 2025 إذا لزم الأمر.

السيدة بيرسود (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والسفير لامبرينيديس والسفيرة فرايزر على إحاطاتهم. كما أنوه بحضور ممثلي جمهورية إيران الإسلامية وجمهورية ألمانيا الاتحادية اليوم.

تحيط غيانا علما بالتقرير السابع عشر للأمين العام عن تنفيذ القرار 2231 (2015) (S/2024/471). ويساورنا القلق من أن تنفيذ

القرار 2231 (2015) وخطة العمل الشاملة المشتركة ما برح عصيًا على التحقيق. لقد أحطنا علما بالبيان الوارد في في التقرير الأخير للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي جاء فيه أن

”تأثرت أنشطة التحقق والرصد التي تضطلع بها الوكالة فيما يتصل بخطة العمل الشاملة المشتركة تأثرا بالغا بوقف إيران تنفيذ التزاماتها المتعلقة بالمجال النووي بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة“.

وقد لاحظنا أيضًا أن سحب معدات الوكالة الدولية للطاقة الذرية من إيران قد أثر سلبًا على قدرتها على تقديم ضمانات بشأن الطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني.

ونظراً للوضع الحالي المحفوف بالمخاطر في الشرق الأوسط، لا بد من مضاعفة الجهود من أجل تحقيق السلام والأمن في المنطقة. لقد أتاح إبرام خطة العمل الشاملة المشتركة الشاملة واعتماد القرار 2231 (2015) بالإجماع في عام 2015 مساراً مهماً لضمان الطابع السلمي الخالص للبرنامج النووي الإيراني ولتيسير تطوير التعاون الاقتصادي الطبيعي مع البلد. وتعتقد غيانا أن التنفيذ الكامل للخطة والقرار أمر بالغ الأهمية لتعزيز السلام والأمن في المنطقة. كما أنه يكتسي أهمية لبناء الثقة. وتحث غيانا جميع الأطراف المعنية على العودة إلى الخطة وتدعو إيران إلى الامتثال من جديد لالتزاماتها المتعلقة بالبرنامج النووي بموجبها. وكلاهما مهمان للغاية في تعزيز بناء الثقة.

وتود غيانا التأكيد أيضا على الأدوار المهمة التي يضطلع بها مجلس الأمن والأمين العام والوكالة الدولية للطاقة الذرية وقناة المشتريات التابعة للجنة المشتركة في تيسير تنفيذ القرار والخطة. ونحن ندعم جهودهم المتواصلة ونرى أنه لا يزال من الممكن تحقيق نجاح الخطة قبل انتهاء العمل بأحكام القرار 2231 (2015) في تشرين الأول/أكتوبر 2025.

وختاماً، تدعو غيانا جميع الأطراف المعنية إلى التعاون في عمليات حوار ودبلوماسية سعياً إلى التنفيذ الكامل والفعال للقرار 2231 (2015) وخطة العمل الشاملة المشتركة. كما نؤكد من جديد التزامنا بالنهوض بنظام نزع السلاح وعدم الانتشار النووي مع استمرارنا في الدعوة بقوة إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

السيدة فرازير (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

أتوجه بالشكر أيضا إلى وكيلة الأمين العام ديكارلو والسفير لامبرينيديس على إحاطتيهما.

ونرحب بالتقرير السابع عشر للأمين العام عن تنفيذ القرار 2231 (2015) (S/2024/471) وتقرير اللجنة المشتركة عن حالة قرارات الفريق العامل المعني بالمشتريات (انظر S/2024/435). لقد أحطنا علما بالتقريرين.

ونظل ملتزمين التزاما تاما بالحل الدبلوماسي للمسألة النووية الإيرانية. ونواصل دعمنا لخطة العمل الشاملة المشتركة والتنفيذ الكامل لأحكامها وللقرار 2231 (2015). لقد كانت خطة العمل الشاملة المشتركة، إلى جانب إقرارها في القرار 2231 (2015)، إنجازاً دبلوماسيًا عظيمًا وأداةً بالغة الأهمية في جهود عدم الانتشار. ونحث جميع الأطراف على الامتناع عن اتخاذ المزيد من الخطوات التي لا تتماشى مع الاتفاق وعلى العودة إلى التزاماتها بموجبه.

وتشيد مالطة بالعمل المهني والنزيه الذي ما فتئت تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية. فقد أشارت الوكالة في أحدث تقرير مخصص صادر عنها في 13 حزيران/يونيه إلى أن إيران زادت من قدرتها على التخصيب في منشأتين نوويتين، وهو تطور مقلق ينتهك الالتزامات التي تعهدت بها إيران بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. واعتباراً من شهر أيار/مايو الحالي، أشارت تقديرات الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أن إجمالي مخزون إيران من اليورانيوم المخصب، بما في ذلك اليورانيوم المخصب بنسبة 60 في المائة، تجاوز على نحو كبير الحدود الواردة في الخطة. ونحث إيران على تخفيض مخزونها من اليورانيوم المخصب إلى 60 في المائة والتوقف الفوري عن إنتاج اليورانيوم عالي التخصيب. وعلاوة على ذلك، أشارت الوكالة إلى أن

أنشطة الرصد والتحقق التي تقوم بها "تأثرت تأثرا بالغا". وقد أدى ذلك إلى فجوة معرفية وأعاق قدرة الوكالة على ضمان الطابع السلمي لبرنامج إيران النووي. ونأسف لعدم تراجع إيران بعد عن قرارها بسحب تعيين العديد من المفتشين التابعين للوكالة. ونحثها على التعاون الكامل مع الوكالة في الوقت المناسب والعودة إلى التنفيذ الكامل لالتزاماتها بموجب الخطة. ونعرب عن التزامنا بكفالة اتخاذ جميع الأطراف خطوات للعودة إلى التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة ونؤيد جميع الحلول الدبلوماسية في هذا الصدد.

في الختام، أدعو مجددا المجلس إلى كفالة التنفيذ الكامل والفعال للقرار 2231 (2015).

السيد نبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أود أولا أن أشكر الوفد الصيني على كلمات التعاطف والتعازي فيما يتعلق بالهجوم الإرهابي الشنيع في داغستان.

ونشكر وكيل الأمين العام ديكارلو والسفيرة فانيسا فرايزر، ميسرة مجلس الأمن لتنفيذ القرار 2231 (2015) والممثلة الدائمة لمالطة، على إحاطتيهما. ونود أن نغتنم هذه الفرصة أيضا لشكر السفيرة فرازير وفريقها على جهودهم المبذولة في إعداد التقرير نصف السنوي لميسرة مجلس الأمن المعنية بتنفيذ صيغة القرار 2231 (انظر S/2024/435) والذي أيده مجلس الأمن بتوافق الآراء في الأسبوع الماضي.

واستمعنا أيضا إلى البيان الذي أدلى به رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، السيد ستافروس لامبرينيدس. بيد أنه يتعين علينا أن نعترف بأننا لم نفهم الصفة التي كان يتكلم بها السيد لامبرينيديس. هل كان يتكلم بصفته منسقًا لخطة العمل الشاملة المشتركة أو ممثلًا لبروكسل؟ إن تصريحاته المسيّسة، التي تتجاوز بوضوح موضوع خطة العمل الشاملة المشتركة، توحي بالأحرى بالصفة الثانية. ولم يكلف نفسه عناء التظاهر باحترام مبدأ الحياد الذي ينبغي أن يلتزم به الاتحاد الأوروبي عند أداء مهام المنسق. وبدلًا من تحديد السياق الموضوعي للخطة، يحاول زملاؤنا الأوروبيون إلقاء مسؤولية الأزمة الحالية في تنفيذ الخطة على عاتق إيران وينشرون مزاعم غير مثبتة في مجلس الأمن حول مسألة أوكرانيا التي لا علاقة لها بالخطة. وبعبارة أخرى، فإنهم يبذلون كل ما في وسعهم للتستر على التدابير الهدامة وغير المشروعة التي اتخذتها الولايات المتحدة والأطراف الأوروبية في الخطة وبروكسل نفسها، ولا سيما انتهاكهم لأحكام الخطة بشأن القيود المفروضة على إيران التي كان من المفترض أن تُرفع في تشرين الأول/أكتوبر 2023. ويثير كل ذلك تساؤلات حول قدرة الاتحاد الأوروبي على القيام بدور الوسيط في سياق خطة العمل الشاملة المشتركة.

ويعتقد الاتحاد الروسي اعتقادًا راسخًا بأنه لا يوجد بديل للخطة على النحو المتفق عليه في عام 2015. وقدمت الوثيقة نموذجا فريدا لما يمكن أن تحققه الدبلوماسية المتعددة الأطراف. وحينئذ، وضعت الدول الأطراف في الاتفاق النووي خلافاتها السياسية جانباً واتبعت نهجاً عملياً يراعي مصالح جميع الأطراف المعنية ويهيئ كافة السبل للتحقق من الطابع السلمي لبرنامج إيران النووي. وللأسف، نلاحظ في هذا السياق أن وصف الخطة على أنها أفضل طريقة ممكنة لتحقيق هذا الهدف لم يرد في تقرير الأمين العام نصف السنوي (S/2024/471). ووفقًا لنصه، فإن فرص استعادة الاتفاق النووي ضعيفة. وعلى خلفية ما سبق، فإن مناشدة الأمين العام للأطراف في الخطة والولايات المتحدة لاستكشاف جميع السبل المتاحة للحوار والتعاون غير كافية على الإطلاق. ونرحب بإشارة التقرير الآن إلى المشكلة الرئيسية للخطة المتمثلة في القرار الأحادي الجانب الذي اتخذته الولايات المتحدة في عام 2018 برفض الوفاء بالتزاماتها بموجب الخطة وفرض جزاءات انفرادية وغير مشروعة على إيران. وعلى الرغم من مرور ست سنوات على ذلك، لم تتخذ واشنطن أي خطوات حقيقية لمعالجة الحالة. وظلّت وعود الأمريكيين بالتخلي عن سياسة ممارسة أقصى درجات الضغط على طهران والعودة إلى الاتفاق النووي كلمات جوفاء.

ومما يؤسف له أن بعض الدول الأطراف في الخطة تبذل قصارى جهدها لمواصلة تعكير الأجواء من خلال زيادة صعوبة تنفيذ الاتفاق النووي، مما أسهم في جمود المفاوضات بشأن إحياء الاتفاق. إن التأثير المدمر لقرار المملكة المتحدة والدولتين الأوروبيتين الأخريين والاتحاد الأوروبي بتجاهل التزاماتها عمدًا والإبقاء من جانب واحد

على القيود المفروضة على إيران، التي كان من المفترض أن ترفعها في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2023، لا يكاد يختلف عن تأثير قرار الولايات المتحدة الأمريكية على تنفيذ الخطة والقرار 2231 (2015). والفرق الوحيد هو أن واشنطن غير ملتزمة على نحو كامل بالاتفاق النووي في حين أن لندن وبرلين وباريس وبروكسل محدود لا يحترمونه إلا جزئيا. ونواجه مرة أخرى تجاهلا صارخا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وسلطة مجلس الأمن. ويتجاهل الأمين العام، الذي كان ينبغي أن يدافع عن تلك المبادئ وهو على دراية تامة بالوضع الراهن الحقيقي، ببساطة تلك الحقائق. وفي هذا السياق، ينبغي أن نشير أيضًا إلى محاولات الولايات المتحدة والأطراف الأوروبية في الخطة صب الزيت على النار والإيهام بعدم امتثال إيران للقرار 2231 (2015). ويجري القيام بذلك بسبل منها تعميم رسائل مماثلة في مجلس الأمن بشأن الانتهاكات المزعومة لأحكام القرار 2231 (2015) من جانب جمهورية إيران الإسلامية.

ومن المهم أيضًا أن نتذكر أن جميع الخطوات التي اتخذتها طهران كانت، منذ البداية، مجرد ردود فعل على تلك الإجراءات، وأن إيران في الواقع امتنعت عن اتخاذ تلك الخطوات لمدة عام كامل بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق. ويشير تقرير الأمين العام الذي نناقشه اليوم إلى أن إيران واصلت الوفاء بالتزاماتها النووية لعام 2019 بطريقة مسؤولة، وهو ما تشهد عليه أيضا التقارير الدورية والمخصصة للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتشهد طبيعة تلك التقارير المفصلة والغنية بالمعلومات على الوتيرة العالية والكمية المذهلة لأنشطة التحقق التي تقوم بها الوكالة في إيران التي تظل إحدى أكثر الدول الأعضاء في منظمتنا خضوعاً للرصد على نحو وثيق وعميق. وخلافاً لهجمات وتكهنات الغرب التي لا أساس لها من الصحة، لا يزال برنامج إيران النووي يخضع للمراقبة المستمرة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تواصل طهران التحاور والتواصل الفعلي والقوي معها. ومن المهم أن نأخذ في الاعتبار أن الوكالة هي التي تزود المجتمع الدولي ببيانات مفصلة عن أنشطة إيران النووية. وكما كان الحال مع البلدان الأخرى، يجري تدريجيا حل المشاكل التقنية الناشئة المرتبطة بالتحقق وفقاً للممارسة المتبعة وعلى أساس الإجراءات الموحدة. ولا تتضمن التقارير معلومات قد تشكك في وفاء طهران بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاق الضمانات الشاملة الخاص بها. ولم تشر الوكالة إلى أي تهديدات بالانتشار النووي. وتمنحنا الإشارات المختلفة التي تدل على المضي قدما في تنفيذ البيان المشترك بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية الصادر في 4 آذار/مارس 2023 الأمل في إحراز مزيد من التقدم في هذا الصدد. ونشدد على أن التسييس والتدخل الخارجي في التعاون المنتظم بين الوكالة وإيران أمر غير مقبول.

وبعد أن يتخذ مجلس الأمن قراراته بشأن بلد معين، عقب مفاوضات مطولة وفي امتثال صارم لميثاق الأمم المتحدة، لا يمكننا أن نقبل الممارسة المستهجنة التي تقلب فيها الولايات المتحدة وحلفاؤها كل شيء بعد ذلك رأساً على عقب باستخدام جزاءات انفرادية دون موافقة المجلس. ولا يمكن تحميل الجانب الإيراني المسؤولية عن رد الفعل العنيف الناتج عن سياسات الولايات المتحدة والبلدان الأوروبية التخريبية والانتهاكات الجسيمة للقرار 2231 (2015). إنهم مسؤولون بشكل رئيسي عن عدم تنفيذ الاتفاق النووي وهم الذين يجب أن يجعلوا سياساتهم تتماشى مع الاتفاق نصا وروحا.

ومع ذلك، لطالما أشارت إيران إلى استعدادها للعودة إلى المعايير المتفق عليها في خطة العمل الشاملة المشتركة إذا بذلت واشنطن ولندن وبروكسل وباريس جهودًا متبادلة ومتزامنة. وقد أعلنت إيران رسميًا عن استعدادها لإبرام اتفاق لإحياء الخطة منذ فترة طويلة تعود إلى كانون الأول/ديسمبر 2022، كما نعتبر عدم الإشارة إلى ذلك في تقرير الأمين العام إغفالًا صارخًا. ولكن يمكن تصحيح هذا الوضع. وحُددت جميع العناصر الضرورية منذ فترة طويلة وأُدرجت في مشروع القرار الشامل للجنة المشتركة الذي يهدف إلى إحياء الخطة.

ونعتقد اعتقادا راسخا بأن قرارات مجلس الأمن يجب أن تُنفذ بصرامة بما يتوافق تماماً مع المعايير المتفق عليها. لقد آن الأوان منذ زمن طويل ليعمل الأمريكيون والأوروبيون على التغلب على تحيزهم

الفطري ضد إيران ويتوقفوا عن وضع طموحاتهم الأنانية فوق المصالح المتعلقة بتعزيز الأمن الدولي. وفي هذا السياق، نتوقع أن تتخلى البلدان الغربية عن سياستها المتعلقة بفرض قيود انفرادية على جمهورية إيران الإسلامية في أقرب وقت ممكن. وإذا كانوا مهتمين حقًا بكيفية ضمان المساءلة والشفافية في أنشطة إيران النووية، يجب أن يتذكروا أن القرار 2231 (2015) يحتوي على جميع الأدوات اللازمة لتحقيق ذلك. وندعو المشاركين الأوروبيين في خطة العمل الشاملة المشتركة والولايات المتحدة إلى العودة إلى طاولة مفاوضات فيينا وإثبات التزامهم بمهمة استعادة الاتفاق النووي.

ويعتقد الاتحاد الروسي بأنه لا يوجد بديل للخطة. إن إحياء الخطة في أسرع وقت ممكن هو المسار الوحيد الذي يجسد بصدق المصالح الإقليمية والدولية المتعلقة بالأمن. ونأمل أن يتكلم الأمين العام بوضوح أكبر عن هذه المسألة وأن يتجنب بعث رسائل غامضة يمكن أن تقوض احتمال إحياء اتفاق فيينا بالكامل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل جمهورية كوريا.

أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو وكذلك الأمانة العامة على دورهما في دعم تنفيذ القرار 2231 (2015). كما أشكر السفيرين فرايزر ولامبرينيديس على إحاطتيهما.

أود أن أبدأ بالإعراب عن دعمنا لحل سلمي ودبلوماسي للمسألة النووية الإيرانية. وتكتسي أنشطة التحقق والرصد التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية أهمية بالغة لضمان الطابع السلمي الصرف لبرنامج إيران النووي، كما أن ضمانات الوكالة عنصر أساسي في نظام عدم الانتشار النووي بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويتطلب تنفيذ الضمانات الفعالة بذل جهد تعاوني بين الوكالة والدول. وهذا ما أكده مجلس الأمن من خلال اتخاذه القرار 2231 (2015) بالإجماع. ومع ذلك، يساورنا بالغ القلق مما يبدو عليه الوضع الحالي من أنه يسير في الاتجاه المعاكس. لقد تجاوزت الأنشطة النووية الإيرانية حدود خطة العمل الشاملة المشتركة.

وتشكل الزيادة المطردة في مخزون إيران من اليورانيوم المخصب مصدر قلق كبير. فقبل ستة أشهر، أشارت وكيلة الأمين العام ديكارلو إلى تقرير للوكالة الدولية للطاقة الذرية يقدّر بأن إيران تملك مخزوناً إجمالياً من اليورانيوم المخصب يفوق بعشرين مرة الكمية المسموح بها بموجب الخطة. وتلقينا في شهر أيار/مايو تقريرا آخر يقدّر أن الرقم في الواقع أكبر بثلاثين مرة. وتملك إيران أكثر من 700 كيلوغرام من اليورانيوم المخصب بنسبة تصل إلى 20 في المائة وحوالي 140 كيلوغراماً مخصباً بنسبة تصل إلى 60 في المائة. وهو ما قد يؤدي إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار في المنطقة وخارجها. ومن الصعب العثور على مبرر مدني موثوق لهذه الكمية الكبيرة من اليورانيوم عالي التخصيب التي تتجاوز الحدود الواردة في الخطة.

وفي الوقت نفسه، من المقلق أن إيران أبلغت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مؤخراً بتركيب سلاسل تعاقبية من أجهزة الطرد المركزي المتطورة من طراز IR-6 في محطة فوردو لإثراء الوقود. كما يساورنا القلق إزاء تقييم الوكالة الذي يفيد بأن الوكالة تعاني من فجوة معرفية بشأن أجزاء من برنامج إيران النووي نتيجة لتعليق إيران لسنوات طويلة تنفيذ التزاماتها المتعلقة بخطة العمل الشاملة المشتركة المتعلقة بالبرنامج النووي. ومن الأهمية بمكان ضمان أن تتمكن الوكالة من القيام بأنشطة الرصد والتحقق في البلد على نحو كامل في ظل تكديس إيران مخزونات اليورانيوم عالي التخصيب. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تتراجع إيران عن قرارها بسحب تعيينات العديد من مفتشي الوكالة ذوي الخبرة. وفي هذا السياق المقلق، ندعو إيران إلى التعاون الكامل والفوري مع الوكالة بما يوافق روح البيان المشترك الصادر في 4 آذار/مارس والتقيد بالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة.

ومع أن المجتمع الدولي يواجه العديد من التحديات، فإن مسائل الانتشار النووي تشكل أكبر التحديات التي تهدد البشرية. ومن الأمثلة على ذلك البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذي رفضت من خلاله بوقاحة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وواصلت برنامجها النووي غير القانوني. وفي المقابل، فإن خطة العمل الشاملة المشتركة هي اتفاق متعدد الأطراف أقره المجلس بشق الأنفس ويهدف

إلى الحد من الانتشار النووي. ويستند الرفع التدريجي للقيود بشكل أساسي إلى تنفيذ إيران الكامل والفعال لالتزاماتها بموجب الاتفاق. وندعو جميع الأطراف في خطة العمل الشاملة المشتركة إلى إيجاد طريقة لتمتثل لها مجددا في أقرب وقت ممكن حتى يتمكن المجتمع الدولي من التأكد مما إذا كان برنامج إيران النووي سلميا حصرا. وتعرب جمهورية كوريا عن استعدادها لتقديم دعمها لهذا المسعى المهم جدا والنبيل.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل ألمانيا.

السيد تسانايزين (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أنضم إلى الوفود الأخرى في توجيه الشكر إلى وكيلة الأمين العام ديكارلو والسفيرة فرايزر والسفير لامبرينيديس على إحاطاتهم الشاملة.

إن هدفنا واضح، وهو منع إيران من تطوير سلاح نووي. ونعتقد أن الجميع في هذه القاعة يسعون إلى تحقيق هذا الهدف. ولا تزال ألمانيا ملتزمة التزامًا راسخًا باستخدام الدبلوماسية لإزالة الشكوك القائمة حول الطابع المدني المحض لبرنامج إيران النووي. وما فتئنا نعمل بلا كلل منذ عام 2018 للوفاء بالتزاماتنا بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة بعد انسحاب الولايات المتحدة وعدم امتثال إيران. ولكن هذه المهمة أصبحت أصعب. إننا نبتعد أكثر فأكثر عن الخطة مع كل خطوة تخطوها إيران. وأصبحت أنشطة إيران النووية تتعارض تمامًا مع القرار 2231 (2015) والتزاماتها بموجب الخطة. ونتيجة لذلك، تقوض إيران الأمن الدولي والمعايير العالمية لعدم الانتشار النووي.

عندما اجتمعنا في هذه القاعة قبل عام، كانت إيران قد وسّعت مخزونها من اليورانيوم المخصّب ليتجاوز حدود خطة العمل الشاملة المشتركة بأكثر من 21 مرة. وقبل نصف عام، كان مخزون اليورانيوم المخصّب يتجاوز حدود خطة العمل أكثر من 22 مرة، واليوم يتجاوز هذه الحدود بأكثر من 30 مرة. وأفادت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن من المرجح الآن أن يكون مخزون إيران من اليورانيوم، المخصّب الآن بنسبة تصل إلى 60 في المائة، أكثر من ثلاثة أضعاف كمية المواد الانشطارية اللازمة لبناء جهاز متفجر نووي. وهذه الوقائع غنية عن البيان وتكشف عن مسار التصعيد الذي سلكته طهران. وإضافة إلى ذلك، تقوم إيران بإنتاج يورانيوم عالي التخصيب في منشأة فوردو تحت الأرض، في انتهاك واضح لالتزام إيران بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة التي تنص صراحة على عدم التخصيب في فوردو. وتشير التقارير الأخيرة للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أن إيران بصدد زيادة قدرات الموقع، وهو ما يشكل مزيداً من التصعيد.

ومما يثير القلق كذلك عدم تعاون إيران مع الوكالة. فذلك يقيد بشكل خطير قدرة الوكالة على تقييم الطابع الحقيق لبرنامج إيران النووي. وليس ذلك أمراً خطيراً ومساساً شديداً بالشفافية فحسب، بل إنه يقلل بشدة من إمكانية التوصل إلى اتفاق في المستقبل. ويدرك المجتمع الدولي جيدا انتهاكات إيران الصارخة لالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. ونعرب عن القلق فيما يتعلق بعدم امتثال إيران لالتزاماتها وواجباتها الأساسية في مجال عدم الانتشار. ودعا القرار المتعلق بالضمانات، الذي طرحته فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة (مجموعة الدول الأوروبية الثلاث) للتصويت خلال الاجتماع الفصلي لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا قبل أسبوعين فقط، إيران إلى التقيد على وجه السرعة بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. واتُخذ هذا القرار بنتيجة لا لبس فيها: فقد صوت 20 عضوا مؤيدين مقابل عضوين معارضين. وهذا التصويت دليل صارخ على مدى انعزال إيران من خلال سلوكها.

وبالإشارة إلى ما أكدته مجموعة الدول الأوروبية الثلاث في فيينا مؤخراً، نحث إيران على وقف تصعيدها النووي فوراً؛ والعودة إلى الحدود التي فرضتها خطة العمل الشاملة المشتركة، لا سيما الحدود المتعلقة بإنتاج أجهزة الطرد المركزي والتخصيب ومخزون اليورانيوم المخصّب؛ والوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها فيما يتعلق بالشفافية، بما في ذلك إعادة تطبيق جميع تدابير الشفافية التي توقفت عن تطبيقها في شباط/فبراير 2021؛ وإعادة تنفيذ البروتوكول الإضافي والتصديق عليه على وجه السرعة؛ والتعاون بشكل فوراً وتماماً مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك التراجع عن قرارها في سبتمبر/أيلول 2023 سحب اعتماد مفتشي الوكالة ذوي الخبرة.

في الختام، على الرغم من سجل إيران الحافل، ما فتئت مجموعة الدول الأوروبية الثلاث تدعو إلى إيجاد حلول دبلوماسية. وتفاوضنا بحسن نية، محاولين التوصل إلى اتفاق خلال جولات عديدة من المفاوضات في فيينا. وللأسف، رفضت إيران بعد أشهر من المحادثات، آخر اقتراح طرحناه على الطاولة في آب/أغسطس 2022،. وتثير تصرفات إيران منذئذ، لا سيما تركيب الآلاف من أجهزة الطرد المركزي المتطورة وتخصيب اليورانيوم إلى مستويات غير مسبوقة، شكوكاً مشروعة في اهتمامها الحقيقي بالعودة إلى طاولة المفاوضات.

إننا مصممون على اغتنام أي فرصة سانحة لاستئناف المفاوضات – مفاوضات تهدف إلى معالجة الشواغل الدولية الجدية إزاء الطابع السلمي الصرف لبرنامج إيران النووي. وأكرر أننا على استعداد للتفاوض، ونحن حريصون على رؤية إيران تنخرط من جديد بحسن نية لتحقيق هذه الغاية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد إيرواني (جمهورية إيران الإسلامية): أود أن أبدأ بإدانة الهجمات الإرهابية الأخيرة التي استهدفت المدنيين الأبرياء في داغستان بروسيا، وأن أعرب عن خالص تعازينا وتعاطفنا مع شعب روسيا وحكومتها في هذا الحادث المأساوي.

وأشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها. وأشكر أيضا السفيرة فرايزر وفريقها على جهودهم كميسرين للقرار 2231 (2015). ونلاحظ البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من دور الاتحاد الأوروبي في تنسيق خطة العمل الشاملة المشتركة، من المؤسف أن يظل البيان مسيسا ومنحازا وانفراديا.

ونشير أيضا إلى تقرير الأمين العام الأخير (S/2024/471)، الذي يشير بدقة إلى أن الولايات المتحدة لم تعد إلى خطة العمل الشاملة المشتركة، ولم ترفع الجزاءات الانفرادية التي أعيد فرضها بعد انسحابها غير المشروع في 8 أيار/مايو 2018، ويحث المشاركين، وخاصة الولايات المتحدة، على مواصلة الحوار والتعاون. بيد أن التقرير يتجاهل مع ذلك الأسباب الجذرية للحالة الراهنة: انسحاب الولايات المتحدة بشكل انفرادي وغير مشروع من خطة العمل الشاملة المشتركة وما تلاه من عدم وفاء فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة (مجموعة الدول الأوروبية الثلاث) والاتحاد الأوروبي بالتزاماتها بموجب الاتفاق.

ونعبر عن خالص تقديرنا لإعادة معظم أعضاء المجلس اليوم تأكيد دعمهم الحازم لاستعادة الخطة ودعوتهم لجميع الأطراف إلى تنفيذها الكامل باعتبارها مسار العمل الوحيد القابل للتطبيق. إلا أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا حاولت مرة أخرى، دون جدوى، إلقاء اللوم عن الحالة الراهنة لخطة العمل الشاملة المشتركة على إيران. فمن غير الصحيح بكل بساطة أن اللوم يقع على إيران. إنهم تجاهلوا أحد الأسباب الكامنة وراء الحالة الراهنة، وهو انسحاب الولايات المتحدة بشكل انفرادي وغير مشروع من خطة العمل الشاملة المشتركة. كما أنهم تجاهلوا سبباً جذرياً آخر للحالة الراهنة، ألا وهو التقصير الكبير لهذه الدول منذ سنوات في امتثال التزاماتها القانونية الصريحة. وبدلاً من ذلك، شنوا حملة تضليل ضد بلدي، كدأبهم. لكن تكرار الأكاذيب الكبيرة لا يجعلها صحيحة.

إن الخطة العمل الشاملة المشتركة لم تكن مثالية، ولكنها تظل الخيار الأنسب. وعلى الرغم من الانتهاكات الجسيمة والمنهجية التي ترتكبها الولايات المتحدة ومجموعة الدول الأوروبية الثلاث/الاتحاد الأوروبي، فإن من مصلحة الجميع استعادة خطة العمل الشاملة المشتركة لكي ينفذها جميع المشاركين تنفيذا كاملا وفعليا وغير مشروط. وتحقيقا لهذه الغاية، بذلت إيران جهودا كبيرة من خلال الانخراط بنشاط في تسع جولات من المفاوضات في فيينا، وكانت على استعداد لاستئناف العمل بخطة العمل الشاملة المشتركة على أساس التفاهم الذي تم التوصل إليه في آب/أغسطس 2022. ولكن على الرغم من الجهود التي بذلناها بحسن نية، ما انفكت الولايات المتحدة ومجموعة الدول الأوروبية الثلاث/الاتحاد الأوروبي تفتقر إلى صدق النية والعزيمة لإحياء الاتفاق.

وتواصل مجموعة الدول الأوروبية الثلاث/الاتحاد الأوروبي انتهاك التزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة والقرار 2231

(2015) بشكل صارخ ومنهجي. ويعد عدم تنفيذها لالتزاماتها برفع الجزاءات بموجب الفقرة 20 من المرفق الخامس من خطة العمل الشاملة المشتركة في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2023 أحد أحدث الأمثلة على عدم امتثالها الصارخ. ومرة أخرى، بدلاً من معالجة عدم امتثالها لخطة العمل الشاملة المشتركة والقرار 2231 (2015)، اتبعت المجموعة، بدعم من الولايات المتحدة، نهجاً غير بناء باقتراح قرار تكمن وراءه دوافع سياسية في الاجتماع الأخير لمجلس المحافظين. وسبق أن حذرنا من أن هذه الخطوة، التي ترمي إلى الضغط على إيران، خطأ سيؤدي إلى نتائج عكسية.

لقد أوضحنا مراراً وتكراراً أن التدابير التصحيحية التي اتخذتها إيران جاءت رداً على الانسحاب غير المشروع للولايات المتحدة وما تلاه من عدم وفاء مجموعة الدول الأوروبية الثلاث/الاتحاد الأوروبي بالتزاماتها. وكانت تدابيرنا متماشية تماما مع حقوقنا بموجب الفقرتين 26 و 36 من خطة العمل، اللتين تنصان على أنه في حالة إعادة اعتماد أو إعادة فرض الجزاءات المتصلة بالأسلحة النووية من جانب الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي، يحق لإيران أن تتوقف كليا أو جزئيا عن تنفيذ التزاماتها بموجب خطة العمل. وكان الهدف من قرار إيران هو إستعادة التوازن من حيث الالتزامات والفوائد المتبادلة. وكان اتخاذ هذه التدابير التصحيحية أمراً لا مفر منه، لأن خطة العمل تستند إلى تعهد إيران بالتزاماتها النووية مقابل رفع الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وتشجيع وتيسير إقامة علاقات وأواصر تعاون طبيعية مع إيران في المجالين الاقتصادي والتجاري، على النحو المنصوص عليه بوضوح في القرار 2231 (2015). ومع ذلك، نُفذت التدابير الإيرانية بشكل تدريجي، إذ بدأت بعد عام كامل من انسحاب الولايات المتحدة وفشل مجموعة الدول الأوروبية الثلاث/الاتحاد الأوروبي3+ في رفع الجزاءات. وفي الوقت نفسه، وعلى عكس الآثار التي لا رجعة فيها لجزاءات الولايات المتحدة ومجموعة الدول الأوروبية الثلاث/الاتحاد الأوروبي3+، فإن تدابيرنا العلاجية يمكن إزالتها إذا رُفعت جميع الجزاءات بصورة كاملة ويمكن التحقق منها. ولذلك، من الواضح تمامًا أن المسؤولية عن الوضع الحالي لخطة العمل الشاملة المشتركة لا تقع إلا على عاتق الولايات المتحدة ومجموعة الدول الأوروبية الثلاث/الاتحاد الأوروبي3+. فبدلاً من ممارسة لعبة التلاوم الهدام، يجب عليهم أن يثبتوا أنهم يؤيدون بصدق الحوار والدبلوماسية.

إن أنشطة إيران النووية، بما في ذلك التخصيب على مختلف المستويات، أغراضها سلمية. ونقوم بها إيران بما يتوافق تماماً مع حقوقها والتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاق الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتخضع هذه الأنشطة للرصد والتحقق الصارم من قبل الوكالة، وحتى الآن، تخضع إيران لأشد أنشطة التحقق والرصد صرامة التي تقوم بها الوكالة. وتواصل إيران تعاونها إلى أقصى حد وبصورة بناءة مع الوكالة بما يتوافق تمامًا مع اتفاق الضمانات لديها .

وفي إطار التدابير العلاجية التي اتخذناها، أوقفنا تنفيذ البند المعدَّل 3-1، الذي كان مجرد تدبير طوعي للشفافية وبناء الثقة يتجاوز التزاماتنا بموجب اتفاق الضمانات المعقود مع إيران، كما هو مبين صراحةً في الفقرة 65 من المرفق الأول من خطة العمل الشاملة المشتركة.

وبالمثل، كان قرار إيران بتخصيب اليورانيوم في فوردو إجراءً علاجيًا آخر. كما أنه يتوافق تمامًا مع حقوقنا والتزاماتنا بموجب معاهدة عدم الانتشار واتفاق الضمانات لدينا، ويتم إجراؤه تحت إشراف الوكالة.

إن ادعاء مجموعة الدول الأوروبية الثلاث بأن برنامج إيران النووي قد وصل إلى نقطة حرجة، أو تعبيرها عن القلق إزاء إنهاء العمل بالقرار 2231 (2015) في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2025، تصرف استفزازي لا أهمية له. وما يثير القلق الشديد في الواقع هو استمرار عدم تنفيذ تلك الدول لالتزاماتها القانونية الصريحة بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة وهذا القرار بالذات.

وعلى الرغم من أن القرار 2231 (2015) لا علاقة له بالمسائل الإقليمية، لا بد لي أن أرد على عدد من هذه المسائل التي أثارها بعض أعضاء المجلس.

أولاً، ظلت برامج إيران الفضائية والصاروخية على الدوام خارج نطاق واختصاص القرار 2231 (2015). كان هذا هو موقفنا الثابت حتى قبل إنهاء العمل ببعض التدابير التقييدية لهذا القرار في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

ثانياً، لم تشارك جمهورية إيران الإسلامية أبدا في أي نشاط يتعارض مع أي من قرارات مجلس الأمن الملزمة.

ثالثا، إن التهديد الرئيسي والطويل الأمد للسلام والأمن في منطقتنا هو في الواقع العدوان والاحتلال والسياسات التوسعية والجرائم الوحشية الممنهجة وغيرها من الممارسات العدوانية والمزعزعة للاستقرار التي يقوم بها النظام الإسرائيلي منذ عقود طويلة. ولذلك، إذا كانت الولايات المتحدة ومجموعة الدول الأوروبية الثلاث مهتمة حقاً بالسلام والأمن في منطقتنا، فيجب عليها أن تقوم على الفور بإنهاء تواطئها المباشر منذ فترة طويلة في جميع سياسات الحرب والاعتداءات والاحتلال والأعمال الإجرامية التي يقوم بها النظام الإسرائيلي ضد دول المنطقة، وخاصة الفلسطينيين.

رابعا، إن الحشد العسكري الهائل والعدوان والاحتلال من قبل الولايات المتحدة، فضلا عن تصديرها الواسع النطاق للأسلحة المتطورة إلى منطقتنا في العقود الماضية وفي الوقت الحاضر، مصدر آخر لانعدام الأمن وعدم الاستقرار في المنطقة. ومن الأمثلة الحية على الدور التدميري والمزعزع للاستقرار الذي تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية هو الإمداد الهائل للنظام الإسرائيلي بالقنابل المتطورة جدا لتمكينه من قتل المزيد من النساء والأطفال الفلسطينيين بوحشية أكبر وتدمير المزيد من المستشفيات والمدارس والمساجد والمنازل في غزة.

خامساً، تدعو إيران على الدوام إلى حل الأزمة اليمنية سلمياً. كما نؤكد دعمنا القوي للأمن البحري وحرية الملاحة البحرية. فالهجمات المسلحة المستمرة التي تشنها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على اليمن هجمات استفزازية وغير مبررة، وبالتالي فهي غير مقبولة. وتشكل انتهاكاً صارخاً لسيادة اليمن وسلامة أراضيه وانتهاكاً مادياً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وبناءً على ذلك، تدين الجمهورية الإسلامية الإيرانية بأشد العبارات الممكنة جميع الهجمات المسلحة التي تشنها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على اليمن. ومن الواضح أن هذه الانتهاكات لا تؤدي إلا إلى تعريض السلام والاستقرار الإقليميين للخطر، وعرقلة الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي للأزمة اليمنية، وتفاقم الأزمة الإنسانية المتردية أصلاً في اليمن.

سادسًا، لم يتغير موقفنا المبدئي من النزاع الدائر في أوكرانيا، وأي ادعاء يتعلق بتورط إيران في نقل الأسلحة لاستخدامها في ذلك النزاع ادعاء لا أساس له من الصحة ومرفوض بشكل قاطع.

وفي الختام، أكرر التأكيد على أن سياسة جمهورية إيران الإسلامية المبدئية في رفض الأسلحة النووية، فضلا عن تصميمها القوي على ممارسة حقوقها الأصيلة في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، لم تتغير. كما أؤكد من جديد التزامنا الثابت بالحوار والدبلوماسية.

إن خطة العمل الشاملة المشتركة إنجاز دبلوماسي متعدد الأطراف تحقق بشق الأنفس، وقد أدى بشكل فعال إلى تجنب أزمة لا مبرر لها. ويبقى هو الخيار الأفضل الذي لا بديل له، وإحياؤه يخدم بالفعل مصلحة جميع المشاركين فيه.

فإيران، من جانبها، لم تنسحب أبدًا من المفاوضات، وأبدت استعدادها الصادق لاستئناف المحادثات من أجل إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة. وتقف على أهبة الاستعداد لاستئناف التنفيذ الكامل لالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة بمجرد إحيائها وقبول الولايات المتحدة وجميع الأطراف الأخرى الوفاء بجميع التزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة والقرار 2231 (2015) في الوقت المناسب وبصورة فعالة وكاملة وأمينة. وهذا يتطلب بالفعل إرادتهم السياسية الحقيقية.

وأود أن أقول بكل وضوح إن الضغط والترهيب والتهديد والمواجهة أساليب محكوم عليها بالفشل، وستؤدي في نهاية المطاف إلى طريق مسدود. والخيار العملي الوحيد لاستعادة خطة العمل الشاملة المشتركة هو الحوار الصادق والتعاون البنّاء.

رُفِعَت الجلسة الساعة 17/00.